

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي
جامعة كركوك / كلية التربية
قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي جزم بحقه أن لا محل في جهنم لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي شرح الله تعالى صدره، وذكر في كتابه أنه محل رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين وصحابه أجمعين.

ويعد:

فإن من المشهور والمعلوم أن الحديث عن الأشياء التي لها محل من الإعراب، أو ليس لها محل من الإعراب يختص بنحو مباشر بالجمال، وفي طرف الكلام بالحروف، فالنحويون يفسمون الجمال في أحد اعتبارات تقسيمها على: ما لها محل، وما ليس لها محل، ثم يقولون: إن الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي الأصل، لأن الأصل في الجمال أن تكون مستقلة، وأن لا تؤول بمفرد، ولكن بعد المفاتشة، وبسط النظر، والقراءة والتأمل وجدنا أن هذا الإطلاق نفسه قد أطلق على بعض الكلمات، وفي هذا خروج عن الأصل من جانبين: جانب أن هذا المصطلح قد اقترن بالجمال، فخرج عن هذا الأصل، فأطلق على المفرد، ومن جانب آخر؛ لأن الأصل في جميع الأسماء أن يكون لها محل من الإعراب سواء أكان إعراباً ظاهراً أم مقدراً أم معرباً في المحل إن كان مبيهاً، وكذلك من الأفعال: الفعل المضارع على الأغلب، على أن هناك إجماعاً مبدئياً في الحروف بأنها لا محل لها من الإعراب إن لم يكن في الحرف خلاف من جهة الحرفية والاسمية.

وَهُنَا نَوَدُّ أَنْ نَقِفَ عِنْدَ الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ لَدَى الْعَوَامِّ: إِنَّ فِلَانًا لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: ضِعْفُ مَكَانَتِهِ فِي مُقَابِلِ أَقْرَانِهِ فِي شَيْءٍ مَا، إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ اعْتِمَادُهُ قَادِمٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا سِيَّمَا الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ أَدْنَى مَنْزِلَةٍ فِي أَنْوَاعِ الْكَلِمِ وَأَقْلَبُهَا شَأْنًا مِنْ حَيْثُ الْمُسْتَوِيَّاتِ، وَلَيْسَ مِنْ خِلَالِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْجُمْلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا يُسْتَنْقَضُ مِنْ شَأْنِهِ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ يُقَدَّمُ عَلَى جَمِيعِ فُرُوعِهِ كَمَا فِي تَقْدِيمِ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ، وَالْمَصْدَرِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْاشْتِقَاقِ فَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا تَمْتَلِكُ شَرَفَ الْأَصْلِ عَلَى غَيْرِهَا.

وَالْقَوْلُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَقُّفِ وَالتَّأَنِّي؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَهَا مَحَلٌّ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْآخَرِ، وَهَذَا مَا يَبْعَثُ إِلَى طَرُقِ بَابِ الْجَاهِلِ وَالْتِرْجِيحِ، إِذْ الْقَائِلُونَ بِالرَّأْيَيْنِ يَنْتَمُونَ إِلَى الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي مِيدَانِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَرَفَضُ رَأْيِ بَعْضِهِمْ يَعْنِي إِبْطَالًا لِفِكْرِ نَحْوِيٍّ مُتَمَرِّسٍ فِي النَّحْوِ، وَلَهُ الْبَاقُ الطَّوِيلُ وَالْحَنَكَةُ وَالِدَّرَايَةُ بِأَدَقِّ تَفَاصِيلِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ أَسْبَابَ كَوْنِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا لَيْسَتْ وَاحِدَةً، فَمَذَهَبٌ يَقُولُ: لِأَنَّهَا حُرُوفٌ، وَلَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنِ الْأَسْمَاءِ، وَآخَرُ يَقُولُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْكَلَامِ بِدَلِيلِ جَوَازِ إِسْقَاطِهَا مِنَ التَّرْكِيبِ، وَثَالِثٌ يَقُولُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْعَامِلِ، وَأُمُورٌ أُخَرَى سَتُعَالِجُ فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ، وَلَكِنْ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ الشَّامِلَةِ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ نَجِدُ أَنَّهَا جَمِيعًا تَتَّفِقُ فِي أَنَّهَا لَا يَقَعْ عَلَيْهَا تَأْثِيرُ الْعَامِلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُذَكَّرُ الْعِلَّةُ الْأُخْرَى كَالْإِلْغَاءِ وَالتَّأَكِيدِ، وَجَوَازِ الْإِسْقَاطِ مِنَ التَّرْكِيبِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكَلِمَةِ الْمُفْرَدَةِ، وَالْجُمْلَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الْجُمْلَ لَهَا تَوْظِيفٌ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ لَهَا مَحَلٌّ، أَوْ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، فَأَيُّ جُمْلَةٍ لَا تُؤَوَّلُ بِمُفْرَدٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي حِينِ الْأَمْرِ مُخْتَلِفٌ فِي الْكَلِمَاتِ الْمُفْرَدَةِ مِنْ جِهَتَيْنِ: جِهَةٌ أَنَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ لَا تَنْتَمِي إِلَى جَنْسٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ مِنْهَا الْأَسْمَاءَ، وَمِنْهَا الْفِعْلَ، وَمِنْهَا الْحَرْفَ وَنَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ

الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الجُمْلُ كُلُّهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى هِيَ عَدَمُ الْإِتِّفَاقِ فِي سَبَبِ عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي عَدَمِ تَأْثِيرِ الْعَامِلِ، أَوْ الزِّيَادَةِ، أَوْ غَيْرِهَا.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ فَإِنَّهُ قُسِّمَ عَلَى مَبْحَثَيْنِ: تَنَاوَلَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي حِينِ تَنَاوَلَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْأَفْعَالَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ تَمَّ تَنَاوُلُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَانْتِهَى الْمَبْحَثُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْخُرُوفِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، الَّتِي احْتِاجَتْ إِلَى التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوفَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ السِّيَاقَ لَهُ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْكَلِمَةَ نَفْسَهَا لَوْ خَرَجَتْ عَنْ هَذَا السِّيَاقِ، وَجَاءَتْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ، كَمَا فِي الضَّمِيرِ "الكَافِ"، فَالكَافُ فِي قَوْلِنَا: "أَكْرَمَكَ زَيْدٌ"، مَثَلًا مَحَلُّهَا النَّصَبُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَافَ فِي "إِبْرَاهِيمَ" لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَافَيْنِ إِلَّا فِي السِّيَاقِ، لِأَنَّ بَنِيَّةَ الْكَافِ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّ الَّذِي تَغَيَّرَ هِيَ الْقَرَائِنُ، وَعَلَيْهَا كَانَ الْاعْتِمَادُ فِي تَغْيِيرِ الْحُكْمِ الْمَحَلِّيِّ لِلْإِعْرَابِ، وَكَذَا الْحَالُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَ"عَلَيْكَ" فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَدْ يَصْطَلِحُ النَحْوِيُّونَ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا: لَا مَوْضِعَ لَهَا، أَوْ لَهُ بَدَلٌ مِنْ اصْطِلَاحِهِمْ: لَا مَحَلَّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُشْكَلَةٌ تُذَكَّرُ؛ لِأَنَّ النَحْوِيِّينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ، فَلِذَلِكَ صَارَا مِنْ قَبِيلِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ الَّتِي لَا تُحَدِّثُ إِشْكَالًا، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مُصْطَلَحِي: الْجَرِّ وَالْخَفْضِ، وَالنَّعْتِ وَالصِّفَةِ.

المبحث الأول: الأسماء التي لا محلّ لها من الإعراب

وَقَفَ عُلَمَاؤُنَا بِنَحْوِ دَقِيقٍ عِنْدَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، وَهُمْ مُحَقِّقُونَ فِيهَا أَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَمْ لَا ؟، وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ "أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ"، وَ"ضَمِيرُ الْفَصْلِ" وَالْكَافُ فِي "إِيَّاكَ"، وَ"مَهْمَا"، وَكَلِمَاتٌ أُخَرُ تَمَّ تَنَاوُلُهَا ضِمْنًا مَعَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَوْجُودِ عِلَاقَاتٍ مُشْتَرَكَةٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا، مِثْلُ "أَيِّ" وَضَمِيرِ الشَّانِ، وَالْكَافُ فِي "أَرَأَيْتَكَ"، وَالْيَاءُ فِي "كَأَنِّي"، وَلَيْسَتْ الْغَايَةُ أَنْ نَجْمَعَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، وَنُشِيرَ إِلَى الْاِخْتِلَافَاتِ فِيهَا فَقَطْ، بَلْ نَسْعَى لِلْوُصُولِ إِلَى رُؤْيَا وَاضِحَةٍ لِبَيَانِ سَبَبِ الْإِشْكَالِ فِيهَا، وَبَعْدَهَا نَخْرُجُ بِنَتِيجَةٍ تَبْعَثُ إِلَى النَّفْسِ الْاطْمِئِنَّانِ مِنْ خِلَالِ الْجَمْعِ بَيْنَ آرَاءِ الْقُدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

أولاً: اسم الإشارة:

لَمْ يُشِرْ كَثِيرٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَرَضاً فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَبَنَحَوْهُ غَايِرٌ، إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ عُمْدَةً كَالْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ، وَالْفَاعِلِ.. الخ، يَقْتَرِبُ مِنْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ فِي عَدَمِ التَّأَثُّرِ بِالْعَامِلِ لِعِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَجَوَازِ إِسْقَاطِهِ تَرْكِيبِيًّا، فَالنَحْوِيُّونَ لَمْ يَضَعُوا بَاباً خَاصّاً لِبَيَانِ هَذِهِ الْمِيزَةِ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ بَيْنَ الثُّخَاةِ، وَأَوَّلِ نَحْوِيٍّ أَوَّماً إِلَى عَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لاسِمِ الْإِشَارَةِ .

بَحَسَبِ عَلِمَتْنَا . هُوَ ابْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، إِذْ جَمَعَ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِي نَصِّ وَاحِدٍ مُبَيِّناً أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَحَلَّ لَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى قَوْلِهِ: (("هُوَ" إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فَصْلاً فَإِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ يَكُونَ لَهُ مُبْتَدَأٌ إِنْ كَانَ هُوَ خَبَرًا، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ^(١) ذَلِكَ (زَائِدَةٌ) ^(٢)، فَرَبَطَهُ وَجَمَعَهُ لاسِمِ الْإِشَارَةِ مَعَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَوَصَفَهُ لَهُ بِالزَّائِدَةِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الْمَحَلِّ عَنْهُ، لِأَنَّ الزَّيَادَةَ مِنْ صِفَةٍ مَنْ لَا يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ.

وَقَدْ وَافَقَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْأَلُوسِيُّ (ت ١٢٧٠هـ) إِذْ قَالَ: ((وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ . وَهُوَ غَرِيبٌ . أَنَّ "ذَلِكَ" لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ فَصْلٌ كَالضَّمِيرِ)) ^(٣)، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ (ت ٧٥٤هـ) هَذَا الرَّأْيَ نَاسِباً إِتْيَاهُ لِلْحَوْفِيِّ ^(٤) (ت

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٤٣٠هـ) إذ قال: ((وَأَجَارَ الْخَوْفِيُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فَصلاً لا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَيَكُونُ { خَيْرٌ { خَبَرًا لِقَوْلِهِ { وَلِبَاسُ التَّقْوَى { فَجَعَلَ اسْمَ الْإِشَارَةِ فَصلاً كَالْمُضْمَرِ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِذَا))^(٥)

فَهَذَا الْمَذْهَبُ لَيْسَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ كَمَا ذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ (ت ١٢٧٠هـ)، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْكُورٌ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ وَقَعَ فِي الْإِشْكَالِ نَفْسُهُ أَبُو حَيَّانٍ عِنْدَمَا نَسَبَهُ لِلْخَوْفِيِّ، وَلَكِنْ بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ التَّرْتِيبِ الزَّمَنِيِّ الَّذِي ذُكِرَتْ فِيهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْقَى أَنَّ رُؤْيَا النُّحَاةِ كَانَتْ دَقِيقَةً فِي رَسْمِ مَعَالِمِ اسْمِ الْإِشَارَةِ عِنْدَمَا تَلْتَقِي صِفَاتُهُ وَمِيزَاتُهُ مَعَ صِفَاتٍ وَمِيزَاتٍ ضَمِيرِ الْفَصْلِ. وَلَكِنْ يَبْدُو أَنَّ الْمَحْدَثِينَ قَدْ تَوَسَّعُوا فِي هَذَا الْجَانِبِ وَنَظَرُوا إِلَى هَذَا الْاسْمِ نَظَرَةً شَامِلَةً حَتَّى وَصَلَ الدُّكْتُورُ أَبُو أَوْسٍ الشَّمْسَانِ إِلَى الْقَوْلِ: بِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا مَحَلَّ لَهُ مُطْلَقًا إِذْ قَالَ: ((وَعَلَى الرِّغْمِ مِنْ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عِنْدَهُمْ جَعَلُوهَا أَسْمَاءَ ذَاتِ مَحَلٍّ إِعْرَابٍ وَعَدُّوْهَا أَسْمَاءً وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدُلُّ مُعْجَمِيًّا عَلَى ذَاتٍ كَدَلَالَةِ أَسَدٍ عَلَى جِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَلَا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ كَالْقِيَامِ، وَلَعَلَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ قَدْ يَرُدُّ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ عِنْدِي لَا اعْتِبَارَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَصَوُّرَ اسْمِ إِشَارَةٍ بِلَا مُشَارٍ إِلَيْهِ وَهُوَ وَإِنْ حُذِفَ لَفْظُهُ فَهُوَ مُرَادٌّ بِالْمَعْنَى، وَقَدْ أَجَاءَهُمْ عَدُّ الْإِشَارَةِ اسْمًا لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى إِعْرَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ إِعْرَابًا غَيْرَ مُقْبِعٍ فَيَعْرِبُونَهُ إِمَّا نَعْتًا أَوْ بَدَلًا فَيَاذًا قُلْتُ: هَذَا الرَّجُلُ كَرِيمٌ، أَعْرِبُوا هَذَا " مُبْتَدَأً، وَ"الرَّجُلُ نَعْتُ لَهُ أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي مَقْبُولًا ؛ لِأَنَّ التَّوَابِعَ فَضْلَاتٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَيَمَكِّنُ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ النَّعْتِ أَوْ الْبَدَلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مُرَادٌّ فِي الْمَعْنَى تُلْفِظُ بِهِ أَوْ تُرِكَ لَفْظُهُ... مِنْ أَجْلِ مَا قَدَّمْتُهُ أَرَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَفِي قَوْلِنَا: هَذَا الرَّجُلُ كَرِيمٌ نُعْرِبُ فَنَقُولُ: هَذَا اسْمُ إِشَارَةٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالرَّجُلُ: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَكَرِيمٌ خَبَرُهُ، وَفِي قَوْلِنَا: جَاءَ هَذَا الرَّجُلُ نَقُولُ: جَاءَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَهَذَا: اسْمُ إِشَارَةٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالرَّجُلُ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ))^(٦)

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ أَبُو أَوْسٍ الشَّمْسَانِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّفْصِيلِ ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحَاةِ حَسَبَ حُدُودِ أَطْلَاعِنَا، وَإِنَّمَا مَا أَرَادَهُ النُّحَاةُ . وَإِنْ لَمْ يُشِرْ هُوَ إِلَى أَيِّ رَأْيٍ لِلْقَدَمَاءِ فِي هَذِهِ

المَسْأَلَةُ أَنَّ لاسم الإشارة مواضع خاصة وشروطاً محدّدة، وهي وجوب الاتفاق مع ضمير الفصل الذي ينفرد في بعض أنواع التراكيب بجواز عدم تأثره بالعمل محلاً، وذلك اعتماداً على السياق، ولهذا إن القول: إن اسم الإشارة ليس له محلّ ليس على إطلاقه بدليل أن هذا الاسم إذا جاء عمدة نحو "هذا زيد"، فله محلّ حاله حال جميع الأسماء التي تقع في موقع ما لا يجوز حذفه ولا إسقاطه من التركيب بخلاف ما جاز حذفه وإسقاطه، فإنه يمكن الاستغناء عنه والحكم بعدمية المحلّ له.

ثم إن الدكتور الشّمساني لم يكتفِ بإخراج اسم الإشارة من مجموعة الأسماء المعربة في المحلّ، وإنما ذهب لنفي المحلّ عن "أي" في النداء أيضاً، وحجّته في ذلك أن هذه الكلمة ليست باسم صريح، وإنما هي عبارة عن وصلة للولوج إلى النداء إذ قال: ((والذي أذهب إليه أن التحوين قد أخطأوا حين عدّوا (أيها) منادى، وكان الأولى عندي أن يكتفوا بالقول: إنها وصلة للنداء، وينبغي أن يعدّوها من اللفظ الذي لا محلّ له من الإعراب))^(٧).

ومثل هذه الفكرة موجودة عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أيضاً إذ قال: ((إن مراعاة الجانب العقلي هنا دفع بالعلامة الإعرابية إلى ركن مظلم فلا هي علامة إعراب ولا هي علامة بناء بل هي حركة عرّضية، ومعنى هذا بوضوح شديد أن هذه الحالة تترخّص في العلامة الإعرابية إذ تفقد مدلولها حتى في نظر النحويين المحافظين أنفسهم))^(٨).

ولم أر أحداً من النحويين من قال: بمثل هذا الرأي سوى ما ذكره الرضي (ت ٦٨٦هـ) عندما بين أن التابع في المنادى لا محلّ له، وقولُه بأن "أي" وصلة قد سبقه الرضي وتحدّث عن المحلّ الإعرابي لتوابع النداء إذ قال: ((وأما في "أي" فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف "أي" لأنه هو المنادى في الحقيقة، وأي، وصلة إليه... فوله: "لأنها توابع معرب"، يؤول إلى أن المعرب لا محلّ له، وإلى أنه لا يحمل على محله، وترك ظاهر إعرابه))^(٩)، بل إنه ذكر في مكان آخر على نحو أكثر وضوحاً إذ قال: ((وأما الضرب الثاني من التوابع، أعني التعت والتأكيد وعطف البيان، عند النحاة، وعطف النسق ذا اللام، فنقول: إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعراباً، معارف كانت أو نكرات، إذ لا محلّ لمتبوعها))^(١٠).

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وفي هذا دلالة واضحة على تقيّد التابع بالمتبوع من الجهة الإعرابية وصيرورتها كالكلمة الواحدة في أخذ الحكم من أثر العامل مع بقاء إمكانية القول: بجواز ترك المحلّ لأحدهما وهذا الكلام يسري على جميع التوابع

وهناك تدخّل كبير واشتراك واضح بين اسم الإشارة وضمير الفصل وضمير الشأن ولذلك جمّع تمام حسن هذه الكلمات الثلاث إذ قال: ((أما زيادة الضمير فأجذني شديد الميل إلى رؤية ما أطلق عليه النحاة ضمير الشأن ضميراً زائداً عن مطلب صحة الكلام وإفادته بقصد التوكيد لأنّ مضمون الذي يُراد التعبير عنه، إنّما تُعبّر عنه الجملة التي بعد ضمير الشأن، وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ، أما إذا دخلت عليها إنّ أو إحدى أخواتها فزيادة الضمير بعدها كزيادة "ما" في "إنما" وهكذا أرى الفرق بين قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١١) وقولنا: إنّما لا يفلح المجرمون في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(١٢)، وكذلك ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ النَّارِ﴾^(١٣)، لأنّ ضمير الإشارة عندي يصلح للشأن، وقد يُراد الضمير للتأكيد في مواطن أخرى كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١٤)، أي وهم بالآخرة يوقنون.))^(١٥)، لهذا هو يذهب إلى أنّ أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة تدخّل في أقسام الضمائر^(١٦).

ومن هذا يتبيّن أنّ اسم الإشارة وضمير الفصل وضمير الشأن. كما سيأتي الكلام عليهما. تشترك ببعض الصفات وهي: أنّها لا محلّ لها من الإعراب إذا خرجت عن كونها عمدة، ولها أثر في التركيب الإعرابي من خلال مجيئها بعيداً عن العوامل ولا سيما أنّ هذه الكلمات من الأسماء الجامدة التي لا تتغيّر ولا تتأثر بالعوامل، ولا يُعرف المحلّ الإعرابي لها إلاّ بالقرائن والسياق.

وكون هذه الأسماء مبنية هي التي قرّبتها من ترك الإعراب فيها إذ إنّ الغرض من قول النحاة المحدثين بذلك هو تيسير النحو العربي نحو قول الدكتور شوقي ضيف: ((وينبغي أن نعرف أنّه ليس كلّ ما نُفيدّه في تصنيفنا الجديد للنحو، من إلغاء التفكير في محلّ المفردات المبنية خاصة هو أنّ نكتفي فيها ببيان وظائفها، بل إنّ هناك فائدة أخرى لعلّها أجلّ شأنًا وأكثر خطراً، وهي أنّ لا نعرّبها حين لا نوجد حاجة إلى إعرابها))^(١٧).

نعم إن مثل هذه الآراء فيها فائدة كبيرة في تيسير النحو ولكنني أرى أن هذه المحاولات لا تصل إلى التيسير المتكامل دون أن يكون هناك إهمال لبعض ما قاله علماءنا القدماء، التي من أهمها في هذا المقام هو ترك إعراب أحد أركان الجملة لعل البناء فتكون المسألة كأنه إتمام جانب على حساب إنقاص جانب آخر.

ثانياً: ضمير الفصل:

يعدُّ مصطلح "ضمير الفصل" عند البصريين و"العماد" عند الكوفيين من المصطلحات غير المستقرة، فهو مصطلح يتنقل في وظائف عديدة، وبصيغ متعددة بين الاسمية والحرفية، وبين له محل من الإعراب، أو ليس له محل، وإذا كان له محل فمحلُّه الرفع أو النصب أو التبع... إلخ، ونشير هنا إلى أن السبب المنطقي لكثرة هذه الوجوه الجائزة هو إمكانية هذا المصطلح، ومقدِّرته على استيعاب كل هذه الوظائف والوجوه وبصيغ المتعددة.

من ذلك ما ذكره ابن السراج إذ قال (ت ٣١٦هـ): ((اعلم: أن "أنت، وأنا، ونحن"، وأخواتهن يكنّ فصلاً، ومعنى الفصل أنهنَّ يدخلنَّ رَوَائِدَ عَلَى المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤدّن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور، فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فتحو قولك: زيد هو العاقل، وكان زيد هو العاقل.... فهذا الذي يُسميه البصريون "فصلاً" ويُسميه الكوفيون "عماداً" وهو ملغى من الإعراب فلا يؤكّد ولا ينسّق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما ولا يُقدّم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز: كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد وقد حكى هذا عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما فإذا قلت: كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلاً وجاز أن يكون تأكيداً ويجوز أن يُبتدأ به فترفع القائم))^(١٨).

فهذا القول يوضح أن هذا الضمير لا يقتصر على لفظ واحد، وأنه زائد في التركيب أي للتأكيد عند البصريين، وكذلك الاختلاف في الإعراب من حيث المحل بأنه ملغى من

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الإعراب على مذهبه ومذهب البصريين، ويخالفهم الكسائي بأنه يجعل هذا الضمير تأكيداً أو مبتدأ.

وقد وقف ابن الأثيري (ت ٥٧٧هـ) بنحو مفصل عند الخلاف بين علماء المدرستين البصريّة والكوفيّة في " ضمير الفصل ". والنص بتمامه ..، إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين التعت والخبر يُسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يُسمى " فصلاً " لأنه يفصل بين التعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً ليعت الاسم ليخرج من معنى التعت كقولك: زيد هو العاقل، ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن حكمه حكم ما قبله، لأنه تأكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت تأكيداً وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعاً في إعرابه وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين التعت والخبر ولهذا سمي فصلاً كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وثنتي وتجمع ولا حظ لها في الإعراب وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قولهم: إنه تأكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم: جاءني زيد نفسه قلنا: هذا باطل لأن المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه وأما قولهم: إنه مع ما بعده كالشيء الواحد قلنا: هذا باطل أيضاً لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد والله أعلم^(١٩).

فقد بين أن عدم وجود محل لهذا الضمير سببه هو أنه جاء لمعنى الفصل، وأن حكمه حكم الحرف عند البصريين.

وَقَدْ بَدَأَ الْكُوفِيُّونَ أَكْثَرَ دِقَّةً وَوُضُوحًا إِذْ جَعَلُوا هَذَا الضَّمِيرَ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَلَا يَرَى الْبَحْثُ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ مُقْنِعًا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَقْدَرَتِهِمْ عَلَى إِقْنَاعِ الْمُقَابِلِ ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ الَّذِينَ سَمَّوْهُ فَصْلًا، وَمِنْ ثَمَّ بَنَوْا عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمَ، وَرَبَّمَا لَا يُسَلَّمُ الْمُقَابِلُ بِاصْطِلَاحِهِمْ، وَإِنْكَارُ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا يَأْتِي لِلتَّوَكِيدِ هُوَ بِالذَّرَجَةِ نَفْسِهَا مِنَ الْإِبْتِعَادِ وَالْإِنْكَارِ بِجَعْلِهِ حَرْفًا لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَبَقِيَ الثُّحَاةُ يَنْقُلُونَ هَذِهِ الْآرَاءَ فِي كُتُبِهِمْ فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ) بِقَوْلِهِ: ((وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ: هَلْ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَوْ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، إِلَى أَنَّ لَهَا مَحَلًّا، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَحَلُّهَا مَحَلٌّ مَا بَعْدَهَا، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَحَلُّهَا مَحَلٌّ مَا قَبْلَهَا. وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي نَحْوِ " كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ " (٢٠). فَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ يَكُونُ مَحَلُّ الضَّمِيرِ نَصْبًا، وَعَلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ يَكُونُ مَحَلُّهُ رَفْعًا. وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ)) (٢١).، وَيَشَبَّهُهُ الرِّضِيُّ بِمَا الْحَرْفِ الْأَلْحَقَةِ بِإِنَّ إِذْ قَالَ: ((الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَلْعَى لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِمَنْزِلَةِ " مَا " إِذَا أُلْغِيَتْ فِي نَحْوِ، إِنَّمَا)) (٢٢).

كَمَا وَقَفَ ابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) عِنْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذْ قَالَ: ((هُوَ وَفُرُوعُهُ: تَكُونُ أَسْمَاءً وَهُوَ الْغَالِبُ، وَأَحْرَفًا فِي نَحْوِ: زَيْدٌ هُوَ الْفَاصِلُ، إِذَا أُعْرِبَ فَصْلًا وَقُلْنَا: لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ أَسْمَاءٌ كَمَا قَالَ الْأَخْفَشُ)) (٢٣)، فَابْنُ هِشَامٍ، لَمْ يَحْزَمْ بِحَرْفِيَّتِهِ بِقَوْلِهِ: إِذَا أُعْرِبَ فَصْلًا، وَإِيرَادُهُ قَوْلَ الْأَخْفَشِ بَقَاءَ هَذِهِ الضَّمَائِرِ عَلَى اسْمِهَا، وَقَدْ تَوَقَّفَ الدُّسُوقِيُّ (ت ١٢٣٠هـ) عِنْدَ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ فِي هَذَا النَّصِّ بِقَوْلِهِ: ((قَوْلُهُ: وَأَحْرَفًا، أَيْ وَتَسْمِيَّتُهُ ضَمِيرًا مَجَازًا لِلصُّورَةِ)) (٢٤)، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ أَيْضًا (٢٥).

وَلَيْسَتْ هَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يُطْلَقُ نَحْوِيٌّ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ وَرُؤْيَتَهُ بِكَوْنِهِ مَجَازًا، إِذْ وَقَعَ ذَلِكَ عِنْدَ يَاسِينَ الْحِمَصِيِّ (ت ١٠٦١هـ) (٢٦). أَيْضًا حِينَ وَجَدَ أَنَّ الثُّحَاةَ يَقُولُونَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ نَكْرَةً وَالتَّكْرَرُ مِنْ صِفَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَجَازٌ.

وَمِمَّا تَعُدُّ الْأَوْجُهَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ مَا ذَكَرَهُ الْأَلُوسِيُّ، إِذْ قَالَ: ((وَأَنْتَ { يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَصْلًا لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ يُفِيدُ تَأْكِيدَ الْحُكْمِ، وَالْقَصْرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ، وَقِيلَ: هُوَ تَأْكِيدٌ لِتَقْرِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَيُسَوِّغُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُسَوِّغُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَقِيلَ:

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

مُبتدأ خبره ما بعده^(٢٧)، وقوله: مُبتدأ وما بعده خبره هو على لهجة تميم كما أشار إلى ذلك ابن هشام بأن في إعرابه ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد^(٢٨).

فَنَحْنُ نَرَى الأوجه المتعددة التي يحتملها هذا الضمير من خلال كلامه، وإن كان عنده مذهب البصريين هو الأقرب، وهو يشير إلى أن التابع يمتلك حرية أكثر من المتبوع بقوله: يسوغ في التابع...

وليس مخالفة لمذهب البصريين في هذه المسألة، وإنما إنصافاً لمذهب الكوفيين نقول: إن ما ذهب إليه علماء الكوفة لا يحدث إشكالاً لغوياً بقدر ما يحدثه رأي البصريين لأن في ذلك تغييراً لصورة الكلمة، ولا سيما الرأي الذي يقول: إنه توكيد معنوي، ولكن هذا لا يمنع من القول: إن المسألة ليس من السهل وضعها في وجهة واحدة أو توجيه واحد نظراً لتقلب المواضع في هذا المصطلح.

وقد وصلت هذه الآراء إلى المحدثين دون أن يكون هناك ترجيح واضح وحزم لأحد الطرفين من قبل الجمهور^(٢٩).

ولكن لنا أن نقول: إن السبب لكثرة هذه الوجوه والآراء في هذا الضمير هو عدم الإجماع من قبل العلماء لموضع هذا الضمير إذ إن هذا الأمر ترك تداخلاً كبيراً في الأوجه الإعرابية لدى المتأخرين، فالتحاة لم يسلموا بمذهب أحد الطرفين، وإنما بقيت هذه الآراء تنتقل في الكتب دون أن تكون له رؤية واضحة مسلمة من قبل التحاة، وإن حاول بعضهم تحديد الوجهة، وتصفية المذاهب وتوحيد السبيل، وتوجيه الراجح، ولكن دون جدوى.

والقائلون: بأن هذا الضمير حرف تواجهم بنيته هذا الضمير إذ إن هذه البنية بنية اسم فكيف يحكم على ما هو في هيئة الاسم بالحرف، بمعنى آخر إن هذه الصيغة هي السبب الأول في هذا الاختلاف، ولولا القرائن التي تشبه هذا الضمير وثقوبته من الحرف لما تمكّن أحد من التحاة بوصفه بالحرف أو لا محل له من الإعراب.

ثم إن هذه الإشكالات المتقلبة في هذا الضمير هي التي أدت إلى سحب مجال التحديد عنه وذهابه إلى موقع تعدد فيه مجالات التقدير، ولا سيما أن فكرة الفصل بين الاسم

وَالْحَرْفِ لَمْ تُحَسَمْ بِنَحْوِ قَطْعِيٍّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّحَاةِ، لِأَجْلِ هَذَا قَالُوا: ((يَتَضَحُّ مِنْ هَذِهِ الْإِشَارَاتِ السَّرِيعَةِ أَنَّ فِكْرَةَ الْحَرْفِيَّةِ كَانَتْ غَامِضَةً فِي أَذْهَانِ النَّحَاةِ، وَأَنَّ تَعَارِيفَهُمْ لِلْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لَيْسَتْ جَامِعَةً مَانِعَةً، وَلَعَلَّهُمْ أَحْسَوْا، بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا حِينَ لَجَأُوا إِلَى مَا سَمَوْهُ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، بِقَبُولِهَا التَّنْوِينَ وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ وَمَأْلُوفٌ فِي كُتُبِهِمْ))^(٣٠).

وَمِنْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ ذَهَابُ عَبَّاسٍ حَسَنِ إِلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ يَهْمِلُ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ، وَيُقَرِّرُ بِحَرْفِيَّةِ هَذَا الضَّمِيرِ بِقَوْلِهِ: ((إِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ ضَمِيرًا بِالرَّغْمِ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى التَّكَلُّمِ، أَوْ الْخِطَابِ، أَوْ الْغَيْبَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ خَالِصٌ الْحَرْفِيَّةِ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا، فَهُوَ مِثْلُ "كَافِ الْخِطَابِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَفِي بَعْضِ كَلِمَاتٍ أُخْرَى مِثْلُ: ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَالتَّجَاءُ كَ [أَصْلُهَا التَّجَاءُ لَكَ]، فَمِنْ الْأَنْسَبِ أَيْضًا تَسْمِيئُهُ حَرْفَ الْفَصْلِ، وَلَا يَحْسُنُ تَسْمِيئُهُ ضَمِيرَ الْفَصْلِ "إِلَّا" مجازاً بِمِرَاعَاةِ شَكْلِهِ وَصُورَتِهِ الْحَالِيَّةِ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لِمُجَرَّدِ الْفَصْلِ)).^(٣١)

وَهُنَا يَصِلُ الْاسْتِغْرَابُ إِلَى أَشَدِّهِ حِينَ يُوَافِقُ نَحْوِيٌّ كَبِيرٌ بِجَعْلِ "أَنْتَ، وَهُوَ..." حُرُوفًا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَنْطِقَ اللَّغَوِيَّ السَّلِيمَ يُعِدُّ مِثْلَ هَذَا التَّصَوُّرِ، لَا سِيَّمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْاِخْتِلَافَ فِي أَنَّهُ عَلَى صِيغَةٍ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ^(٣٢).

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا فِيمَا أوردَهُ هَذَا الْأُسْتَاذُ الْجَلِيلُ نَجِدُ عُمُقَ الْاِخْتِلَافِ فِي ذَاتِ هَذَا الضَّمِيرِ، فَهُوَ ضَمِيرٌ وَلَكِنَّهُ فِي صُورَةِ حَرْفٍ. بِحَسَبِ زَوَيْهِ. وَيُرَجَّحُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذَهَابِهِ لِهَذَا الْمَذْهَبِ هُوَ طَلَبُ التَّيْسِيرِ، وَلَكِنْ فَاتَهُ أَنَّ فِي هَذَا قَرَضًا وَإِقْحَامًا لِأَقْسَامِ الْكَلَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وَأَمَّا حُجَّتُهُ الْبَصْرِيَّةُ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَيَطْرُقُ بَابُ التَّأْمُلِ، إِذْ كَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى "هُوَ، وَهُمْ، وَأَنْتَ، نَحْنُ..." بِأَنَّهَا حُرُوفٌ، نَظَرًا لِلتَّبَايُنِ الْوَاضِحِ بَيْنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَالضَّمَائِرِ وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا مَهْمَا بَلَغَتْ دَرَجَةُ الْمُشَابَهَةِ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ وَاضِحَةٌ لِمَنْطِقِ اللَّغَةِ الَّذِي يَتَفَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ بَيْنِهِمُ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ أَنْبَسِي إِذْ قَالَ: ((لِللُّغَةِ مَنْطِقُهَا الْخَاصُّ، وَلِأَسَالِيِبِهَا طُرُقُهَا الْخَاصَّةُ الَّتِي يَجِبُ عَرْضُهَا وَتَفْسِيرُهَا لَا فِي ضَوْءِ الْمَنْطِقِ الْعَامِّ، بَلْ فِي ضَوْءِ الْمَنْطِقِ اللَّغَوِيِّ وَالِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ، وَفِي ضَوْءِ الْعَوَامِلِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي يَتَأَثَّرُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ وَالسَّامِعُ حِينَ التَّعْبِيرِ عَمَّا يَدُورُ بِخِلْدِ كُلِّ مِنْهُمَا، بِأَسْلُوبٍ لُغَوِيٍّ خَاصِّ)).^(٣٣)

الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وهذا قول يتبناه البحث لهذا لا يوافق البحث مطلقاً على هذه العلة، ويذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور هادي نهر إذ قال: ((والذين قالوا باسميته اختلّفوا في إعرابه فمنهم من قال: إنّه لا موضع له من الإعراب، وليس ذلك صحيحاً لجُوب تبوؤ الاسم مكاناً إعرابياً داخل السياق المعين... وعندنا أنّ لضمير الفصل إعراباً، إذ لا وجود لاسم لا محلّ له من الإعراب في العربية، وأنّ تسميته ضميراً والقول بحرفيته نقض لما ثبت أنّ الضمير معرفة... ويبدو أنّ الذين قالوا بحرفيته إنّما نظروا إلى وظيفته في التركيب الجمليّ، فهو في التركيب لا دلالة له ولا دور... غير أنّ لهذا الضمير دوراً في التوكيد، وليس دخول هذا الضمير وخروجه سواءً، وإنّما هناك حاجة إليه في "الفصل") (٣٤).

وقد تعامل النحاة القائلون بحرفية ضمير الفصل بدكاء حين أطلقوا عليه لفظ الحرف ؛ لأنّهم في ذلك يجعلون الخصم في موقف حرج ؛ لأنّ الحرف لا محلّ له، وهذا يشبه إلى حدّ كبير المقدّمة المنطقيّة التي تبدأ بمقدّمة صغرى نحو قولهم: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، إذن العالم حادث.

وفي تطبيق لهذه القاعدة على هذا الضمير سنجد صحة ما نقول، وهي: كلّ حرف لا محلّ له، وهذه الكلمة حرف، إذن هذه الكلمة لا محلّ لها من الإعراب، وقد استعمل النحاة هذا الأسلوب لإثبات هذه الوجهة من القواعد، ومن ذلك ما ذكره محمّد خير الحلواني، إذ قال: ((...وهكذا تصير هذه الأصول مقدّمات كبرى في قواعد النحو ك أنّ يقال: كلّ حرف لا محلّ له، وهل حرف، ف هل لا محلّ لها، أو يقال: كلّ اسم له محلّ من الإعراب، وكيف اسم، وكيف لها محلّ من الإعراب)) (٣٥).

وإذا تمّ تطبيق هذه الأصول فهذا يعني لا يوجد اسم في العربية إلّا وله محلّ من الإعراب وهو يخالف ما جاء به بعض النحاة بمنع المحلّ الإعرابي لهذه الكلمات.

ونصل من خلال ما تقدّم بأنّ العلة الحقيقيّة عند البصريين هو الاعتماد على الجانب المعياريّ في عدم وجود محلّ لضمير الفصل من الإعراب هي جواز إسقاطه من التركيب، وعدم تأثر الجملة لتبعات هذا الإسقاط، وكذلك من خلال حملها على معنى حرف يضيف فائدة دلاليّة على التركيب الذي يردّ فيه، ولهذا بقي الثقل في هذا الضمير مستمراً بين الاسميّة والحرفيّة

كَالَّذِي ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ إِذْ قَالَ: ((وَمِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ تَوْكِيداً، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَصْلاً))^(٣٦).

وَرُبَّمَا هُنَاكَ مَنْ رَجَّحَ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَطْلُوقِ، وَإِنَّمَا هُرُوباً مِنَ الْأَوْجِهَةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي يَتَحَمَّلُهَا هَذَا الضَّمِيرُ فِي حَالِ جَعْلِهِ مَحَلًّا لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

ثُمَّ إِنَّ الْقَوْلَ: بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَحَلَّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ يَذْهَبُ بِنَا إِلَى "ضَمِيرِ الشَّأْنِ" أَيْضاً، لِأَنَّ هُنَاكَ قِسْماً مِنَ الثُّخَاةِ يَقُولُونَ: بِزِيَادَتِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي نَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ إِذْ قَالَ: ((وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، لِبَقَاءِ تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ فَهُوَ كَالزَّائِدِ...))^(٣٧)، وَقَدْ أَوْرَدَ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١ هـ) مَذْهَبَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ فِي ذَهَابِهِ إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لَا مَحَلَّ لَهُ إِذْ قَالَ: ((وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ اسْمٌ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ مِنْ زَعْمِهِ أَنَّهُ حَرْفٌ، فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى إِنِّ كَفَّهَا عَنِ الْعَمَلِ كَمَا يَكْفُفُهَا "مَا"، وَكَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ كَفَّهَا، وَتُلْغَى كَمَا يُلْغَى بَابُ ظَنٍّ، وَمَالَ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى مُوَافَقَتِهِ))^(٣٨).

وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: ((إِنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْكَلَامِ عَلَى سَبِيلِ الزِّيَادَةِ، فَهُوَ يُعَادِلُ ذِكْرَ (مَا) بَعْدَ (إِنِّ))^(٣٩).

وَقَدْ حَمَلَ الدُّكْتُورُ إِمِيلُ يَعْقُوبُ الْمَذْهَبَ نَفْسَهُ إِذْ قَالَ: ((لَكِنِّي أَمِيلُ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ مِنْ أَنَّهُ حَرْفٌ، إِذَا دَخَلَ عَلَى "إِنِّ" كَفَّهَا عَنِ الْعَمَلِ، كَمَا تَكْفُفُهَا مَا... أَمَّا مَا يَلْجَأُ إِلَيْهِ الثُّخَاةُ مِنْ تَقْدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ بَعْدَ التَّوَاسِخِ، إِذَا خَرَجَ أَحَدُ رُكْنَيْ الْإِسْنَادِ عَلَى قَاعِدَتِهَا، فَصَنَعَةُ شَكْلِيَّةٌ أَلْجَأَتْهُمْ إِلَيْهَا رَغْبَتُهُمْ فِي اطِّرَادِ قَوَاعِدِهِمْ، وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِمْ أَنْ يَعُدُّوا هَذِهِ التَّوَاسِخَ مُلْغَاءَةً عَنِ الْعَمَلِ))^(٤٠).

فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَيْضاً لَا مَحَلَّ لَهُ لِلزِّيَادَةِ^(٤١) فِي التَّرْكِيبِ بِدَلِيلِ مَقَارَنَتِهِ بِ(مَا) الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا. وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ تَمَامٌ حَسَنًا أَيْضاً^(٤٢)، كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي مَبْحَثِ اسْمِ الْإِشَارَةِ.

وَإِطْلَاقُ مُصْطَلَحِ الزَّائِدِ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، لَا أَنَّهُ لَا قِيمَةً لَهُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ، وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَطْلَبِينَ التَّرْكِيبِيِّ وَالِدَّلَالِيِّ، وَبَيْنَ

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الجملة التركيبية والجملة الدلالية، ففي الأولى يجوز الحذف وإسقاط الكلمات، ولا يجوز ذلك في الثانية^(٤٣).

ثالثاً: "الضمائر اللاحقة بإياك."

اختلف النحاة في إعراب الضمائر اللاحقة بـ "إيا" ألها محل من الإعراب أم لا؟ فمذهب البصريين أن هذه الكلمات حروف خطاب لا محل لها من الإعراب، وعندما نسمع بأنها حرف فلا يعترض أحد على هذا الحكم كما تقدم، ويبدو أن هناك توجهاً وميلاً نحو الرؤية البصرية في مثل هذه الأحكام نظراً لاتفاقها في الشكل والمضمون مع المنطق اللغوي المقبول، بيد أننا في هذا المقام نريد تحريك هذا الاستقرار الذي بقي وساد طويلاً من خلال إبراز الرأي المخالف الذي رُمي بثبوت أحقية هذه الكلمة من الإعراب.

فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) يرى أن هذا الضمير نظير ضمائر الرفع، إذ قال: ((إن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمّر قلت: رأيتك إياك، ورأيتُهُ إياه، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلت أنت، وفعل هو. فأنت وهو وأخواتهما نظائر إياه في النصب))^(٤٤)، وكذلك قوله في موضع آخر: ((وَمَا صَارَتِ الْكَافُ فِي رَأْيِكَ بَدَلًا مِنْ رَأْيِ إِيَّاكَ))^(٤٥).

فهو عنده أن هذه الضمائر تحمل الوظيفة نفسها في التعامل التركيبي، من غير فصل في ذات الكلمة، فلم يذهب إلى التفصيل الذي طلبته النحاة بعده.

وقد وقف عند هذه المسألة صاحب الإنصاف، ويمكن تلخيص أهم الآراء المتعلقة التي جاءت فيها بما يأتي:

١. مذهب الكوفيين أن الكاف والهاء والياء من إياك وإيّا وإيّا هي الضمائر المنصوبة وأن "إيا" عماد.

٢. وذهب بعضهم إلى أن إياك بكماله هو الضمير.

٣. وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب.

فَإِى أَبَوِ الْبَرَكَاتِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ "إِيَّكَ" بِكَمَالِهِ هُوَ الضَّمِيرُ بَعْدَهُ جِسْمًا وَاحِدًا، وَيُقَارَنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ "أَنْتَ" إِذْ قَالَ: ((...بَلْ فِيهَا إِبْهَامٌ تُبَيِّنُهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ كَالْتَّاءِ فِي أَنْتَ فَإِنَّ الضَّمِيرَ هُوَ "أَنْ" وَهُوَ مُبْهَمٌ وَالتَّاءُ تُبَيِّنُهُ فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ذَلَّتْ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَذْكُورَ وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً ذَلَّتْ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُؤَنَّثَ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَحْرُفُ مَبَيِّنَةً لِدَلِيلِ الْإِبْهَامِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً لَا نَكِرَةً وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنْ مُضَافٌ إِلَى التَّاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِيَّا مُضَافٌ إِلَى الْكَافِ وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ وَإِذَا حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضَافَةِ وَلَهَا نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ كَانَ أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ الضَّمِيرِ مُضَافًا إِلَيْهَا وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ))^(٤٦) وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ إِذْ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ "الْبَيَان" إِذْ قَالَ: ((فَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ...، وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ، وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ...، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ "إِيَّكَ" بِكَمَالِهِ الضَّمِيرُ، وَالَّذِي أَخْتَارَهُ الْأَوَّلُ))^(٤٧).

وَيَبْحَثُ التُّحَاةُ دَائِمًا عَنْ تَوْجِيهِ يُلَاقِيهِمْ مَذْهَبُهُمْ كَمَا فَعَلَ مَكِّي الْقَيْسِيُّ (ت ٤٣٧) إِذْ قَالَ: ((وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ قَبْلَهَا وَلَيْسَتْ الْكَافُ مِنْ عِلَامَاتِ الْمُضَمَّرِ الْمَرْفُوعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِذْ لَا عَامِلَ قَبْلَهَا يَنْصِبُهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يُضَافُ وَهُوَ الْمُبْهَمُ فَلَمَّا بَطَلَتْ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْخِطَابِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))^(٤٨).

وَالْيَ هَذَا ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨ هـ)^(٤٩)، وَالْمُرَادِيُّ^(٥٠)، وَبِهِ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا إِذْ قَالَ: ((حَرْفٌ مَعْنَى لَا مَحَلَّ لَهُ وَمَعْنَاهُ الْخِطَابُ، وَهِيَ الْأَلْحَقَّةُ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: ذَلِكَ وَتِلْكَ وَلِلضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِمْ: إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَنَحْوُهُمَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَلِبَعْضِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ: حَيْهَلَكَ وَرُؤَيْدَكَ وَالتَّجَاءَكَ وَلَا رَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي نَحْوُ ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(٥١)، فَالتَّاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوِيهِ وَعَكْسَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ فَقَالَ: التَّاءُ حَرْفُ خِطَابٍ وَالْكَافُ فَاعِلٌ لِكُونِهَا الْمُطَابِقَةَ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَبَرْدُهُ صِحَّةُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْكَافِ وَأَنَّهَا لَا تَفْعُ قَطُّ مَرْفُوعَةً وَقَالَ الْكِسَائِيُّ التَّاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ مَفْعُولٌ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَصِحَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَنْصُوبِ فِي نَحْوِ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

ولكنَّ الفائدة لا تثمُّ عنده^(٥٢) فقد جمع مواطن كثيرة لاستعمال هذه الكاف على الرغم من تباین الموضوعات، ولا ضير في ذلك طالما أنه لا توجد تقييدات تمنع هذا الجمع، ولا ننسى أنَّ الاعتماد على القرائن هو الذي حكم بحرفيته.

ومن طلب التيسير من المحدثين لا يذهب لا إلى مذهب البصريين، ولا إلى مذهب الكوفيين، وإنما يذهب إلى المذهب الذي يقول: بإعراب هذا الضمائر كاملة ضمير نصب منفصل من دون تجزئته على قسمين^(٥٣).

وهو ما يميل إليه البحث بقوة، لأنَّ فيه اختصاراً لا يخلُّ بالإعراب نظراً لوجود أمثالها من غير فصل، كما في ضمائر الرفع، نحو "أنت، وأنتم، وأنثما، فتكون هذه الضمائر في إيَّاك لها دلالات وظيفية مثلما أنَّ هذه الحروف مع ضمائر الرفع على دلالات.

ونجد بعض النحاة يلحِقون رأيك بمجموعة إياك وأخواتها في أنَّ هذه الكاف لا محل لها من الإعراب إذ يقف كثير من النحاة عند هذا الضمير من ذلك ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إذ قال: ((وأما قولهم: رأيك زيداً ما صنع فإنما الكاف هنا أيضاً للخطاب بمنزلة ما تقدّم ولا يجوز أن تكون اسماً، لأنَّ زيداً هو المفعول الأول وما صنع في موضع المفعول الثاني فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب، فإن قلت فهلاً جعلت الكاف هي المفعول الأول وزيداً هو المفعول الثاني فذلك غلط من قبل أن السؤال إنما هو عن زيد في صنيعه ولست تسأل عن المخاطب ما صنع وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول وزيد هو المفعول الثاني لجاز أن تقتصر على زيد فتقول رأيك سر صناعة ١))^(٥٤)، فالاعتماد على الدلالة هو السبب في منع المحل عن هذا الضمير.

كما ذهب إلى هذا الرأي الرازي (ت ٦٠٦ هـ) إذ قال: ((المسألة الأولى: قال الفراء للعرب في (أرأيت) لغتان: إحداهما: رؤيته العين، فإذا قلت للرجل رأيك كان المراد: أهل رأي نفسك؟ ثمَّ يثنى ويجمع. فنقول: رأيكمما رأيكم، والمعنى الثاني: أن تقول رأيك، وتريد: أخبرني، وإذا أردت هذا المعنى تركت الشاء مفتوحة على كل حال تقول: رأيك رأيكمما رأيكم رأيك. إذا عرفت هذا فنقول: مذهب البصريين: أنَّ الضمير الثاني وهو الكاف في قولك: رأيك لا محل له من الإعراب، والدليل قوله تعالى: { قال أرأيتك هذا الذي كرمت

عَلَيَّ} ^(٥٥) وَيُقَالُ أَيْضاً: رَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا شَأْنُهُ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْكَافَ مَحَلًّا لَكُنْتَ كَأَنَّكَ تَقُولُ: أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا مَا شَأْنُهُ، وَذَلِكَ كَلَامٌ فَاسِدٌ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْكَافَ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ هُوَ حَرْفٌ لِأَجْلِ الْخَطَابِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: لَوْ كَانَتْ الْكَافُ تَوْكِيدًا لَوَقَعَتْ التَّشْبِيهُ وَالْجَمْعُ عَلَى التَّاءِ، كَمَا يَقَعَانِ عَلَيْهَا عِنْدَ عَدَمِ الْكَافِ، فَلَمَّا فُتِحَتِ التَّاءُ فِي خِطَابِ الْجَمْعِ، وَوَقَعَتْ عَلَامَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْكَافِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكَافَ غَيْرُ مَذْكُورٍ لِلتَّوْكِيدِ ^(٥٦).

كَمَا وَافَقَ الْبَيْضَاوِيُّ (ت ٦٨٥ هـ) عَلَى جَعَلِ هَذِهِ الْكَافِ حَرْفًا بَدِيلِيٍّ جَعَلَهُ لِلخِطَابِ، وَيَكُونُهُ لَا مَحَلَّ لَهُ، إِذْ قَالَ: (({ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ } الْكَافُ لِتَأْكِيدِ الْخِطَابِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهَذَا مَفْعُولٌ أَوْ وَالَّذِي صِفَتُهُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتُهُ عَلَيَّ)) ^(٥٧).

فَبَقِيَتْ هَذِهِ الْكَافُ حَرْفًا عِنْدَ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافِ السِّيَاقِ وَالْقِرَائِنِ، وَيَبْدُو أَنَّ لِهَذَا الضَّمِيرِ خُصُوصِيَّةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ يَتَّسِمُ بِعُمُومِ الاسْتِعْمَالِ وَلَهُ وَقَعٌ خَاصٌّ فِي الْإِتِّصَالِ بِحَيْثُ يَنَاسِبُ فِي الْمَجِيءِ تَرَكَيبَ كَثِيرَةً، وَأَسَالِيبَ مُتَعَدِّدَةً، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ: إِنَّ الدَّهَابَ إِلَى أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مَعَ جَمِيعِ هَذِهِ التَّرَاكِبِ لَمْ تَلَقَ تَرْجِيئًا مِنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ بَلْ الْعَكْسُ إِذْ نَجَدُ الطَّاهِرَ بْنَ عَاشُورٍ يُدْفِقُ النَّظَرَ فِيهِ وَيَرْسُمُ مَعَالِمَهُ اعْتِمَادًا عَلَى رُؤْيَةِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لِلُّغَةِ كِيَانَهَا وَطَبِيعَتَهَا الَّتِي لَا يُمَكِّنُ فَرَضَ الْقَوَاعِدِ الصَّنَاعِيَّةِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا إِذْ قَالَ: ((...)) إِذْ يَجْعَلُونَهَا مُجَرَّدَ عَلَامَاتٍ خِطَابٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ حِفَاطًا عَلَى مُتَعَارِفِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ فِي الاسْتِعْمَالِ الْأَصْلِيِّ الْمُتَعَارَفِ مَعَ أَنَّ لِعَرَائِبِ الاسْتِعْمَالِ أَحْوَالًا خَاصَّةً لَا يَنْبَغِي غَضُّ النَّظَرِ عَنْهَا إِلَّا إِذَا قُصِدَ بَيَانُ أَصْلِ الْكَلَامِ أَوْ عَدَمُ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ هُوَ أَشَدَّ غَرَابَةً وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ عَلَامَتِي خِطَابٍ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي الصُّورَةِ وَمَرْجِعُهُمَا مُتَّحِدٌ)) ^(٥٨).

وَيُمُنَاسَبَةُ ذِكْرِ الضَّمَائِرِ الَّتِي تَأْتِي لِاحِقَّةً بِأَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ فَقَدْ وَجَدْتُ تَوَجُّهًا غَرِيبًا مِنْ بَعْضِ النُّحَاةِ إِذْ يَذْكُرُونَ أَنَّ " الْبَاءَ " فِي كَأَنِّي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، كَمَا فِي إِيرَادِهِمْ: ((قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ (ت ٥١٥ هـ) مِنْ قَصِيدَتِهِ الْفَرِيدَةِ مِنْ مَقَامَاتِهِ الْمُفِيدَةِ

كَأَنِّي بِكَ تَنَحُّطٌ إِلَى الْجَهْدِ وَتَنْغَطُ... وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ إِلَى أَضْيَقٍ مِنْ سَمِّ ^(٥٩)

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي إِعْرَابِ الْيَاءِ فِي "كَأَنِّي" عَلَى أَقْوَالٍ أَقْوَاهَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: إِنَّ الْكَافَ فِي كَأَنَّكَ حَرْفُ خِطَابٍ وَالْيَاءُ فِي كَأَنِّي حَرْفُ تَكْلُمٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبَاءُ بَعْدَهُمَا زَائِدَةٌ وَالْمَجْرُورُ بِهَا مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ كَأَنَّ التَّقْرِيبِيَّةَ وَالْجُمْلَةَ بَعْدَهَا خَبَرٌ... فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: الْيَاءُ فِي كَأَنِّي حَرْفُ تَكْلُمٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))^(٦٠).

فَالْعِلَّةُ فِي مَنَعِ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الضَّمِيرِ الْأَلْحَقِ مَحَلًّا هُوَ خُرُوجُهُ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ وَدُخُولُهُ فِي الْحَرْفِيَّةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الْعِلَّةُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسَهَا عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ إِذْ قَالَ ((وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِ ذَلِكَ فَقَالَ الْفَارِسِيُّ الْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي اسْمٍ كَأَنَّ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْكَافُ اسْمٌ كَأَنَّ وَفِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ حَذَفُ مُضَافٍ أَيْ كَأَنَّ زَمَانَكَ مُقْبِلٌ بِالشَّتَاءِ وَلَا حَذَفَ فِي كَأَنَّكَ بِالْذَّنْيَا لَمْ تَكُنْ بَلْ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ خَبَرٌ وَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكُنْ وَفَاعِلٌ تَكُنْ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْكَافُ وَالْيَاءُ فِي كَأَنَّكَ وَكَأَنِّي زَائِدَتَانِ كَافَتَانِ لِكَأَنَّ عَنِ الْعَمَلِ كَمَا تَكُفُّهَا مَا وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ وَقَالَ ابْنُ عَمْرُونَ الْمُتَّصِلُ بِـ كَأَنَّ اسْمُهَا وَالظَّرْفُ خَبَرُهَا وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ حَالٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ كَأَنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ بِالْوَاوِ))^(٦١) إِذْ حَكَّمَ بِأَنْ سَبَبَ عَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لِهَذَا الضَّمِيرِ هُوَ الزِّيَادَةُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْيَاءَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا تُعْرَبُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمٍ إِنَّ، وَلَكِنَّ قِسْمًا مِنَ النُّحَاةِ حَكَّمُوا عَلَى هَذِهِ الْيَاءِ بِالْحَرْفِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُخَالَفٌ لِمَا تَعَارَفَ مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ وَلَكِنَّ ذَهَابَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ عَصْفُورٍ إِلَيْهِ يَتَرَكُّ مَجَالًا لِلْقَوْلِ: بِأَنَّ لِهَذَا التَّرْكِيبِ دَلَالَتهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ عَنِ التَّرَاكِيِبِ الْأُخْرَى بِجَوَازِهِمْ جَعَلَ هَذَا الضَّمِيرَ حَرْفًا بَدَلًا مِنْ جَعْلِهِ اسْمًا.

وَمَا يَبْدُو وَاضِحًا عَلَى هَذِهِ الضَّمَائِرِ أَنَّهَا أَتَتْ مَعَ الْاسْمِ وَهُوَ إِيَّاكَ وَأَخَوَاتُهَا وَمَعَ الْفِعْلِ وَهُوَ رَأَيْتُ وَمَعَ الْحَرْفِ وَهُوَ كَأَنَّ، وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ حَرْفًا لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ تَأْتِي بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ: لِأَنَّ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَمْعِ يُعَدُّ ضَرْبًا وَخُرُوجًا عَلَى جَمِيعِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ التَّحْوِيينَ.

رابعاً: مهمما:

وَأَجَهَ النُّحَاةُ فِي أَثْنَاءِ وَضْعِهِمُ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ أَلْفَاظًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُمَكِّنِ وَضْعُهَا ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ مُحَدَّدَةٍ مِنْ مَجْمُوعَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ أَوْ الْحُرُوفِ مِمَّا أَدَّى إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِيهَا، وَالتَّأْوِيلِ فِي مَرْجِعِيَّتِهَا، وَلِذَلِكَ وَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مِنْ جِهَةِ أَلْهَا مَحَلِّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا؟، وَيَعُودُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّحَوُّلِ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، فَالْأَسْمُ لَهُ مَحَلٌّ وَالْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَبَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ تَبَدُّلٌ اجْتِهَادَاتُ النُّحَاةِ وَالْاِخْتِكَامُ إِلَى الْأَدِلَّةِ الَّتِي يُقَدِّمُهَا كُلُّ طَرَفٍ.

وَتُعَدُّ كَلِمَةُ "مَهْمَا" مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيهَا فِي إِثْبَاتِ الْمَحَلِّ الْإِعْرَابِيِّ لَهَا أَوْ نَقْيِهَا، مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) أَنَّ "مَهْمَا" حَرْفٌ، إِذْ قَالَ: ((وَمِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ مَهْمَا. وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا ذِكْرَهَا؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ زَعَمَ أَنَّهَا "مَا" مُكْرَّرَةٌ، وَأُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلِفِ الْهَاءِ، وَمَا الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ عَلَى مَا الْأُولَى؛ كَمَا تَقُولُ: أَيْنَ وَأَيْنَمَا، وَمَتَى وَمَتَى مَا، وَإِنِّ وَإِنَّمَا)).^(٦٢)

فِي حِينٍ يَذْهَبُ الْعُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ) إِلَى أَنَّ مَهْمَا اسْمٌ إِذْ قَالَ: ((وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَهْمَا اسْمٌ أَوْ فِيهَا اسْمٌ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾)).^(٦٣) ((٦٤)).

وَيَقِفُ الْمُرَادِيُّ عِنْدَ الْخِلَافِ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَالَ: ((الْمَشْهُورُ أَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ، مُجَرَّدٌ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، مِثْلَ مَنْ... وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ: وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي عِدَادِ الْكَلِمَاتِ، الَّتِي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا يَدُلُّهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيَضَعُهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَيَحْسِبُ مَهْمَا بِمَعْنَى مَتَى مَا، وَيَقُولُ: مَهْمَا جِئْتَنِي أُعْطَيْتُكَ. وَهَذَا مِنْ وَضْعِهِ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامٍ وَاضِعِ الْعَرَبِيَّةِ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُفَسِّرُ "مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ، مِنْ آيَةٍ" بِمَعْنَى الْوَقْتِ، فَيَلْحِظُ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا وَأَمثالُهُ مِمَّا يُوجِبُ الْجُشُوءَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ الْكَشَافِ^(٦٥). ... وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّ مَهْمَا قَدْ تَخَرَّجَ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ، وَتَكُونُ حَرْفًا إِذَا لَمْ يَعُدْ عَلَيْهَا مِنَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٍ، كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ، تُعْلَمُ^(٦٦)

وَهُوَ قَوْلٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا، بِمَعْنَى إِنْ. وَلِذَلِكَ ذَكَرْتُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^(٦٧).

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَقَالَ السَّمِينُ (ت ٧٥٦هـ): ((وَهِيَ اسْمٌ لَا حَرْفٌ، بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى حَرْفٍ، كَقَوْلِهِ: مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ، فَالْهَاءُ فِيهِ بِهْ تَعُودُ عَلَى مَهْمَا، وَشَدَّ السُّهَيْلِيُّ فَرَعَمَ أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي حَرْفًا))^(٦٨).

وَتَتَضَحُّ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ وَلَا سِيَّامَا فِي مُعْنَى اللَّيْبِ كَمَا سَيَأْتِي، لِيُؤَكِّدَ عُمُقَ الْهُوَّةِ وَالتَّبَايُنِ فِي آرَاءِ النُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا مَهْمَا فَرَعَمَ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا اسْمٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ فَالْهَاءُ مِنْ بِهِ عَائِدَةٌ عَلَيْهَا وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ وَابْنُ يَسْعُونَ أَنَّهَا حَرْفٌ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ زُهَيْرٍ...))^(٦٩)

وَهُوَ لَمْ يَقُلْ: وَزَعَمَ إِلَّا لِيَكُونَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَيْسَتْ مُسَلَّمَةً فِيهَا الْأَسْمِيَّةُ بِنَحْوِ صَرِيحٍ، لِأَنَّ الرُّعْمَ فِي الْأَصْطِلَاحِ: ((هُوَ الْقَوْلُ بِلَا دَلِيلٍ))^(٧٠).

إِلَّا أَنَّهُ مَالَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَى الرَّأْيِ الَّذِي يَقُولُ بِاسْمِيَّتِهَا إِذْ قَالَ: ((اسْمٌ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي «مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَادَ عَلَيْهَا ضَمِيرُ بِهِ وَضَمِيرُ (بِهَا) حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهَا تَأْتِي حَرْفًا بِدَلِيلِ قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ... وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ، تُعَلِّمُ

قَالَ فَهِيَ هُنَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ إِنْ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا وَتَبَعَهُ ابْنُ يَسْعُونَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ... مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تُشْمُ.^(٧١)

قَالَ إِذْ لَا تَكُونُ مُبْتَدَأً لِعَدَمِ الرَّابِطِ مِنَ الْخَبَرِ وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ وَلَا مَفْعُولًا لاسْتِيفَاءِ فِعْلِ الشَّرْطِ مَفْعُولُهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى غَيْرِهِمَا فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَالْجَوَابُ أَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ إِمَّا خَبَرٌ تَكُنْ وَخَلِيقَةٍ اسْمُهَا وَمِنْ زَائِدَةٍ، لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ مُوجِبٍ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَإِمَّا مُبْتَدَأٌ وَاسْمٌ تَكُنْ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهَا))^(٧٢).

وَلَوْ أَمَعْنَا النَّظَرَ لَوَجَدْنَا أَنَّ الرَّأْيَيْنِ يُمَكِّنُ قَبُولُهُمَا لِجَوَازِهِمَا فِي الشَّرْعِ النَّحْوِيِّ وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَفْضِهِمَا رَفْضًا قَاطِعًا، وَلَكِنْ رَبَّمَا يَتَّفِقُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ عَلَى أَخَذِ رَأْيِ جُمْهُورِ النُّحَاةِ الْقَائِلِ بِاسْمِيَّتِهِ نَظَرًا لِقُوَّةِ أدْلَتِهِمُ الَّتِي مِنْ أَهْمَتِهَا: عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ أَوْ إِعْرَاضُهُ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا، بَيَدَ أَنَّ الطَّرْفَ الْآخَرَ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا التَّعَارُضِ إِلَّا بَعْدَ اكْتِمَالِ عَنَاصِرِ التَّرْجِيحِ عِنْدَهُمْ بِحَرْفِيَّتِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ

شَبَّيْهَا بِ"إِنْ" وَتَقُومُ بِالْوُضُفَةِ التَّحْوِيَّةِ نَفْسِهَا فَأَخَذَتْ مَنَزَلَتَهُ وَحُكْمَهُ فِي مَنَعِ الإِعْرَابِ عَنْهُ. وَمَا يَرَاهُ
الْبَحْثُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مُشْكَلَةٌ كَبِيرَةٌ إِذَا حُكِمَ بِاسْمِيَّتِهِ أَوْ بِحَرْفِيَّتِهِ نَظَرًا لِحَوَازِ الْأَمْرَيْنِ وَالْأَهَمُّ مِنْ
ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَيْسَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْوَاضِحَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَوَضَعُهُ جُزْأً فِي مَجْمُوعَةٍ
وَاحِدَةٍ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ لَيْسَ مِمَّا تُوَافِقُ عَلَيْهِ طَبِيعَةُ اللُّغَةِ لِانْعِدَامِ الْأَدِلَّةِ الصَّرِيحَةِ، وَإِذَا كَانَ
وَاجِبًا أَنْ نَذْكُرَ مَا هِيَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ، وَحَتَّى نَخْرُجَ عَنْ لُزُومِ مَا لَا يَلَزُمُ، نَقُولُ: هُوَ أَقْرَبُ إِلَى
الْاسْمِ، وَلَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ كَمَا قَالَ بِهِ جُمْهُورُ النُّحَاةِ. رَحِمَهُمُ اللَّهُ!

المَبْحَثُ الثَّانِي

الْأَفْعَالُ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، وَالْحُرُوفُ " الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ
الإِعْرَابِ.

بَعْدَ أَنْ انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، يَسْعَى الْبَحْثُ إِلَى
دِرَاسَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَلَا سِيَّمَا الْفِعْلُ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ، فَضَلًّا عَنْ أَسْمَاءِ
الْأَفْعَالِ الَّتِي صَرَّحَ جُمْهُورُ النُّحَاةِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ مَسَائِلِ
الْحُرُوفِ الَّتِي تَمَسُّ الْبَحْثَ.

وَيُشَارُ هُنَا إِلَى أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ هُوَ مَنْ نَظَرَ بِنَحْوِ صَرِيحٍ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ
لَهَا تَأْتِي فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ " الْاسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ"، وَلَكِنْ تَحْتَ مُصْطَلَحِ الْإِلْغَاءِ، إِذْ قَالَ:
(إِنَّ الْإِلْغَاءَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَأْتِيَ الْكَلِمَةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ إِنْ كَانَتْ مِمَّا تُعْرَبُ، وَأَنَّهَا مَتَى
أُسْقِطَتْ مِنَ الْكَلَامِ لَمْ يَحْتَلِ الْكَلَامُ وَإِنَّمَا يَأْتِي مَا يُلْغَى مِنَ الْكَلَامِ تَأْكِيدًا أَوْ تَبْيِينًا وَالْجُمْلُ
الَّتِي تَأْتِي مُؤَكَّدَةً مُلْغَاةً أَيْضًا وَقَدْ عَمِلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وَالَّتِي تُلْغَى
تَنْقَسِمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ وَجُمْلَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْاسْمُ: وَذَلِكَ نَحْوُ: (هُوَ) إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فَضْلًا فَإِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ
لَهُ مَوْضِعٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَيْرٌ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ يَكُونُ لَهُ مَبْتَدَأٌ إِنْ كَانَ هُوَ خَيْرًا...

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الثاني الفعل: وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُلغَى فِعْلٌ يَنْقُذُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ وَلَكِنَّ الْمُلغَى نَحْوُ: (كَانَ) فِي قَوْلِكَ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا) الْكَلَامُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَ (كَانَ) إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِشَيْءٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِيهَا مَضَى.

الثالث: الحرف: وَذَلِكَ نَحْوُ: "مَا" فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٧٣) لَوْ كَانَ (لَمَّا) مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ مَا عَمِلَتِ الْبَاءُ فِي (نَقُضُهُمْ) وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ... وَكَذَلِكَ (مَا) إِذَا كَانَتْ كَافَّةً فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) كَقَوْلِكَ (مَا) (إِنْ) عَنِ الْإِعْرَابِ كَمَا مَنَعَتْ إِنْ (مَا) مِنَ الْإِعْرَابِ^(٧٤).

فَوَاضِحٌ أَنَّهُ قَصَرَ مَسْأَلَةَ عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ عَلَى الْإِلغَاءِ، فَأَيُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ جَازَ الْغَاوَةُ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَسْتَوْعِبُ كُلَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي أَرَادَتْهُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِأَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ مَا لَا يَجُوزُ الْغَاوُهَا وَمَعَ ذَلِكَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مِثْلُ الْفِعْلِ الْمَاضِي، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ((وَحَقُّ الْمُلغَى عِنْدِي أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا وَلَا مَعْمُولًا فِيهِ حَتَّى يُلغَى مِنَ الْجَمِيعِ وَأَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ لَا يُحْدِثُ مَعْنَى غَيْرَ التَّأْكِيدِ))^(٧٥)، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي يَكُونُ عَامِلًا كَمَا هُوَ مُسَلَّمٌ بِهِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَيُخَالِفُ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ رَبطَ عَدَمَ الْمَحَلِّ بِالْإِلغَاءِ

فِي حِينَ يَرَى الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّ عَدَمَ الْمَحَلِّ سَبَبُهُ عَدَمُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ، وَرُبَّمَا تَجَمَّعَ الْعِلَتَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَتَنَفَّرْدُ عَلَّةٌ وَاحِدَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي.

وَأَمَّا الْمُحَدِّثُونَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكْتَفُوا بِذِكْرِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي قَدْ تَأْتِي مُلغَاءَةً فِي التَّرْكِيبِ، بَلْ تَوَسَّعُوا لِأَجْلِ تَبْيِيرِ النَّحْوِ إِذْ ذَهَبَ الدُّكْتُورُ شَوْقِي ضَيْفٌ إِلَى تَرْكِ إِعْرَابِ مَا لَا يُفِيدُ نَطْقًا، نَحْوُ: تَرْكِ إِعْرَابِ "إِنْ" الْمُخَفَّفَةِ، وَلَا سَيِّمًا، وَمَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَمَا حَاشَا، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ وَالْأَسْتَفْهَامِيَّةِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ^(٧٦)، وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَسْمَاءً لَا يُمْكِنُ تَرْكُهَا بِدُونِ ذِكْرِ الْمَحَلِّ الْإِعْرَابِيِّ نَحْوَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ أَمَّا الْكَلِمَاتُ الْآخَرَى فَتَنْفَقُ مَعَهُ فِي تَرْكِ الْإِعْرَابِ فِيهِ.

الأفعال التي لا محلّ لها من الإعراب

لم يقف كثير من التحاق عند إعراب الفعل الماضي، وقد ثبت أن عدم الحديث بوجود محلّ لهذا الفعل دليل على عدم وجود محلّ له إذ إنه لا يوجد نحوي لا قديماً ولا حديثاً حسب علمنا صرح بأن الفعل الماضي له محلّ، ولهذا لا نجد مشكلة كبيرة لإثبات ذلك، أما فعل الأمر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين، وفي الفعلين تفصيلات أخرى سنسبسط الكلام عليهما :

أولاً . الفعل الماضي الذي لا محلّ له من الإعراب:

إن أهم الأسباب الحقيقية التي تقف وراء منع المحلّ للكلمات من الإعراب هي عدم التأثير بالعوامل، وجواز إسقاطها من التركيب بمعنى مجيئه ملغى بسبب الزيادة، والذي نراه أن هذا الفعل لم يكن له محلّ من الإعراب لعدم احتياجه إليه بخلاف الفعل المضارع والأسماء المعربة، فإنها مستمرة في الاحتياج إلى الإعراب، وربما لا نعاني كثيراً لإثبات عدم المحلّ الإعرابي للفعل الماضي لكونه ممّا لا يتأثر بالعوامل.

ونورد بعض النصوص التي تبين ذلك ومنها ما ذكره الزجاج إذ قال: ((...)) ومثله ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾^(٧٧)، فلا ضمير لقوله أُمَيُّونَ في منهم ولا موضع له عنده، كما أنه لا موضع له ذهب من قولك: ذهب فلان، وإنما رفع الأخفش الاسم بالطرف في نحو هذا ؛ لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدتها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتل الضمير كما يحتملها الفعل^(٧٨)، فقد ذكر أن الفعل "ذهب" لا موضع له من الإعراب، ولا يقال: إن مراده الجملة الفعلية "ذهب فلان" بتمامها، فيدخلها في إعراب الجملة، فنقول: بأنه خصّ الفعل بالذكر دون الفاعل واستخرجته من الجملة، فتعين أن يكون المراد الفعل وحده.

وكذلك ما ذكره الرضي إذ قال: ((فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محلّ من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محلّ له من الأعراب في الأصل، لم يبق له محلّ من الإعراب))^(٧٩) فالأصل أن الفعل لا محلّ له من الإعراب، وإنما قال: الأصل لأن الفعل قد يخرج عن هذا الأصل، وذلك عندما يأتي بعد أدوات الشرط فإنه يكون في محلّ جزم لوقوعه موقع الفعل المضارع، وهذه من دقائق هذه المسألة.

الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ وَالْأَفْعَالِ الدَّاحِلَةِ عَلَيْهَا إِذْ قَالَ: ((وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ فَهُمَا مَبْنِيَانِ فِي مَحَلِّ الْجَزْمِ، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ))^(٨٠).

وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ (ت ٨٦٩ هـ)^(٨١) فِي الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ: ((الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ مَاضِيَيْنِ نَحْوُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، وَيَكُونَانِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾^(٨٢)، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الْوَحِيدُ الَّذِي صَارَ فِيهِ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَلِهَذَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَذَاةٍ نَصَبٍ، فَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ أَيْضاً مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْخُضْرِيُّ بِأَنَّهَا: ((لَا تَنْصِبُ مَحَلَّ الْمَاضِي اتِّفَاقاً؛ لِأَنَّهَا تُوصَلُ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْنَاهُ شَيْئاً بِخِلَافِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ لَمَّا قَلْبَتْهُ مُسْتَقْبَلاً نَاسَبَ عَمَلُهَا فِي مَحَلِّهِ))^(٨٣).

وَدَعَوْنَا نُسَلِّمُ أَنَّ اللُّغَةَ لَا تَفْرِضُ عَلَيْهَا قَوَائِنُ عَقْلِيَّةٌ، وَإِنَّمَا تُوصَفُ بِمَا هِيَ عَلَيْهَا مِنَ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَلِهَذَا لَمَّا وَقَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُضَارِعِ بَعْدَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ قَالُوا: إِنَّهُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَلَا يَأْتِي الْفِعْلُ الْمَاضِي فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْجَزْمِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ لَيْسَا مِنْ عِلَامَاتِهِ. أَمَّا الْمُحَدِّثُونَ فَكَانُوا عَلَى دَأْبِ الْقُدَمَاءِ فِي الْقَوْلِ: بِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَا مَحَلَّ لَهُ، وَكَانَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَلَى رَأْسِهِمْ إِذْ ذَهَبَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ إِلَى إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِأَنَّهُ: لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَعْرَبَهُ مِنَ الْفِيَّةِ ابْنُ مَالِكٍ:

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةٍ أَبَانَا وَالْقَمِّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

إِذْ قَالَ: ((... "بَانَا" فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى انْفَصَلَ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمِيمِ، وَالْقَمُّ لِلْإِطْلَاقِ وَجُمْلَتُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: الْمِيمُ، وَجُمْلَتُهُ الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ "حَيْثُ" إِلَيْهَا))^(٨٤).

وَفِي إِعْرَابِهِ لِلْفِعْلِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٨٥).

إِذْ قَالَ: (("لَقَيْتُهُمْ" لَقَى: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالتَّاءُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فَاعِلٌ لَقَى، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِينَ الْعَائِدِ إِلَى كِرَامٍ، مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ))^(٨٦).

وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فَرِيدُ الْبَيْدِقِ إِذْ قَالَ: ((يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَاضِي وَالْفِعْلُ الْأَمْرُ غَيْرَ خَاضِعِينَ لِمَحَلِّ إِعْرَابِيٍّ، أَمَّا هُمَا مَعَ فَاعِلِيهِمَا فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ جُمْلًا تَخَضَعُ لِمَبْحَثِ الْجُمْلِ الْبَنِي لَهَا مَحَلٌّ وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ حَسَبَ السِّيَاقِ. وَسَيَتِمُّ التَّنَاقُلُ كَالآتِي: أ. الْفِعْلُ الْمَاضِي؛ مِثْلُ [قَرَأَ التَّلْمِيذُ الدَّرْسَ]، وَمِثْلُ [قَرَأْتُ الدَّرْسَ] قَرَأَ: فِعْلٌ مَاضِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الظَّاهِرِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، مُلَاحَظَةُ: لَا تَخْتَلِفُ حَالَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ مَعَ الضَّمَائِرِ عَنْهُ مَعَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، فَالْأَفْعَالِ (قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأُوا - قَرَأُوا - قَرَأُوا... إلخ) كُلُّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))^(٨٧).

وَنَحْنُ إِذْ نَتَّفِقُ مَعَهُ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ يَخْضَعَانِ لِمَبْحَثِ الْجُمْلِ إِلَّا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّفْصِيلِ، وَهُوَ تَأَخُّرُ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ أَيْضًا مِنْ دَقَائِقِ هَذَا الْبَحْثِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ الْمُدْرَسَتَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ اسْمِيَّةٌ، وَمِمَّنْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ قَالَ: ((وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجْهًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِ الرَّبَاءِ:

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيدًا^(٨٨).

فَيَمْنُ رَفَعَ " مَشْيُهَا " وَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مُبْتَدَأٌ خُذِفَ خَبَرُهُ وَبَقِيَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ أَيِ مَشْيُهَا يَكُونُ وَئِيدًا أَوْ يُوجَدُ وَئِيدًا))^(٨٩).

وَيَذْهَبُ الدُّكْتُورُ الْمَخْزُومِيُّ إِلَى مُوَافَقَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الْخِلَافِ، إِذْ قَالَ: ((فَإِنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْجُمْلَ إِلَى اسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ مَبْنِيٍّ عَلَى أُسَاسٍ لَفْظِيٍّ مُحْضٍ، وَلَمْ يَلْحَظُوا فِيهِ الْفَرْقَ بَيْنَ طَبِيعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَضَيَّقُوا مَجَالَ الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ حَتَّى قَصَرُوهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهَا الْفِعْلُ وَوَسَّعُوا مَجَالَ الْجُمْلِ الْاسْمِيَّةِ حَتَّى أَدْخَلُوا فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنْ جُمْلٍ فِعْلِيَّةٍ تَقَدَّمَ فِيهَا الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ))^(٩٠).

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ النُّحَاةِ وَلَكِنْ مَا نُرِيدُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِنَا وَهُوَ إِعْرَابُ الْفِعْلِ إِذِ اللَّطِيفَةُ فِي هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ الْفِعْلَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لَا مَحَلَّ لَهُ سِوَاءَ

الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

تَقَدَّمَ أم تَأَخَّرَ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ أَوْ تَأَخَّرَ فَالْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةٌ، بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ إِذْ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ عَلَى الْاسْمِ فَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُقَدَّرِ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمِثَالُهُ: زَيْدٌ قَامَ، وَقَامَ زَيْدٌ، فَالْفِعْلُ قَامَ لَا مَحَلَّ لَهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصَرِيِّينَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا، وَالْاِخْتِلَافُ أََنَّ " زَيْدٌ قَامَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مُتَضَمِّنٌ فَاعِلًا وَهُمَا جُمْلَةٌ أُخْرَى، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فِعْلٌ لِلْفَاعِلِ الْمُتَقَدَّمَ.

ثانيًا: فِعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

هُنَاكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي إِعْرَابِ فِعْلِ الْأَمْرِ، فَالْبَصَرِيُّونَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ أَيْ: لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ كَمَا أَكَّدَهُ الْمُحَدِّثُونَ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُعَرَّبٌ بِلَامِ الْجَزْمِ الْمَحذُوفَةِ، وَقَدْ أوردَ هَذَا الْخِلَافَ السُّيُوطِيُّ إِذْ قَالَ: ((اِخْتَلَفَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ الْعَارِي مِنَ اللَّامِ وَحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ نَحْو: اضْرِبْ، عَلَى مَذْهَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَعَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ.

الثاني: أَنَّهُ [مُعَرَّبٌ] مَجْزُومٌ بِلَامٍ مَحذُوفَةٍ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ.

وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي... هَلِ الْإِعْرَابُ أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ كَمَا هُوَ أَصْلٌ فِي الْاسْمِ أَمْ لَا ؟

فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ: لَا، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ الْبِنَاءُ، وَالْمُضَارِعُ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِشَبْهِهِ بِالْاسْمِ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ لَمْ يَشَبْهِ الْاسْمَ، فَلَا يُعْرَبُ.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ: نَعَمْ فَهُوَ مُعَرَّبٌ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَفْعَالِ))^(٩١).

وَتَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافِيَّةُ بِمَا يُمَكِّنُ اصْطِلَاحَهُ الْخِلَافُ الْمُرَكَّبُ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ تَدَاخُلٌ مَعَ مَسَائِلَ خِلَافِيَّةٍ أُخْرَى مِمَّا يَرِيدُ فِي عُمُقِ الْخِلَافِ وَصُعُوبَتِهِ، وَالَّذِي يَكُونُ بَعْكَسَهُ الْخِلَافُ الْبَسِيطُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَى مَسَائِلَ أُخْرَى.

وَيَذْكُرُ الدُّكْتُورُ عَصَامَ نُورِ الدِّينِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ نَوْعَانِ مَاضٍ وَمُضَارِعٌ، وَأَنَّ الْأَمْرَ نَوْعٌ مِنَ الْمُضَارِعِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْأَمْرِ فَجَزَمَتْهُ، ثُمَّ حُدِفَتْ فَتَبِعَتْهَا حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ. (٩٢).

وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ عَلَى حَدِيثِ النُّحَاةِ لِإِعْرَابِ فِعْلِ الْأَمْرِ قَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٩٣). وَأَجَارَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: وَبَشِّرْ، مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: فَاتَّقُوا النَّارَ، لِيَكُونَ عَطْفٌ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كَمَا تَقُولُ يَا بَنِي تَمِيمٍ احذَرُوا عُقُوبَةَ مَا جَنَيْتُمْ، وَبَشِّرْ يَا فَلَانُ بَنِي أَسَدٍ بِإِحْسَانٍ إِلَيْهِمْ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَا إِلَيْهِ خَطَأً لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَاتَّقُوا جَوَابٌ لِلشَّرْطِ وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ، وَلَا يُمَكِّنُ فِي قَوْلِهِ: وَبَشِّرْ أَنَّ يَكُونَ جَوَابًا لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْبَشَارَةِ مُطْلَقًا، لَا عَلَى تَقْدِيرٍ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، بَلْ أَمْرٌ أَنْ يُبَشِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا أَمْرًا لَيْسَ مُتَرَتِّبًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: وَبَشِّرْ عَلَى إِعْرَابِهِ مِثْلُ مَا مِثْلُ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: يَا بَنِي تَمِيمٍ الْخ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: احذَرُوا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: فَاتَّقُوا. (٩٤).

وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ إِعْرَابُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ مِنَ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: وَغَيْرِ مَا يَلِي وَغَيْرِ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنَ وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعِ اقْصِدِ (٩٥).

إِذْ قَالَ: وَأَنْصِبُهُ: الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، أَنْصَبْتُ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْهَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْصَبْتُ (٩٦). وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ (٩٧).

إِذْ قَالَ ((وَقَدَّمَ " الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، قَدَّمَ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَاعَلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ " الْأَخَصَّ " مَفْعُولٌ بِهِ لَقَدَّمَ " فِي اتِّصَالٍ " جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَدَّمَ)) (٩٨).

وَإِذَا أَخَذْنَا الْجَانِبَ الْوَصْفِيَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَقُولُ: إِنَّ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ لَا مَحَلَّ لَهُمَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُمَا لَمْ يُعْرَبَا لَا لِكَوْنِهِمَا مِنْ اسْتِثْنَاءِ النُّحَاةِ لَهُمَا مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِمَا إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ الْإِعْرَابَ تَجَاوَزَهُمَا إِلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِمَتَّكِنِهِ فِيهِ، أَمَّا هَذَانِ الْفِعْلَانِ فَبَقِيَا يُمَثِّلَانِ الطَّرْفَ الْمَبْنِيَّ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَنَا تَحْفُظٌ عَلَى مُصْطَلَحِ الْمَبْنِيِّ

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

لِكونِهِ جَاءَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ مِمَّا أَدْخَلَ نَوْعًا مِنَ الْإِشْكَالِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مُصْطَلَحٌ مُعَايِرٌ لِكُلِّ قِسْمٍ لَكَانَ هُنَاكَ تَحْدِيدٌ أَذْقُ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مِنْ جَانِبِ الْبِنَاءِ، لِأَنَّنَا نَقُولُ: اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ، وَفِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ، وَحَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ، وَلِأَنَّ حَرَكَاتِ الْبِنَاءِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً، وَمُتَغَيِّرَةٌ فَإِنَّهَا أَحْدَثَتْ إِرْبَاكَاً وَتَدَاخُلًا يَصْعُبُ اسْتِيعَابُهُ مِنْ الْوَهْلَةِ الْأُولَى.

وَيَذْهَبُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى تَمْيِيزِ مَعَانِي الْإِعْرَابِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: ((مَعَانِي الْإِعْرَابِ لَا تَعْرِضُ لِلْأَفْعَالِ بِحَالٍ، وَلَيْسَ صَحِيحاً أَنْ مَعَانِي الْإِعْرَابِ تُوَافِقُ مِنْ حَيْثُ الْأَسَاسِ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْاسْمِ، لِأَنَّ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ هِيَ الْإِسْنَادُ وَالْإِضَافَةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَلَا مُضَافاً وَلَا مَفْعُولاً، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ يُوَافِقُ شَيْئاً مِنَ الْإِعْرَابِ فِي الْاسْمِ))^(١٠٠).

وَيَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ إِذَا أَخَذْنَا بِنَظَرِ الْجَدِّ التَّغْيِيرَاتِ الدَّلَالِيَّةِ حَصراً بِيَدِ أَنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَاتٍ مُشْتَرَكَةً لَا يُمْكِنُ نَفْيُهَا مِنْ أَهْمَتِهَا الثَّقَلْبَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ الْمُتَدَاخِلَةِ بَيْنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ.

ثالثاً: أسماء الأفعال التي لا محل لها من الإعراب.

تَمَّ الْوُقُوفُ عِنْدَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ ؛ لِأَنَّنَا نَرَى أَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمَا يُسَعِّفُنَا فِي هَذَا الْمَجَالِ الْمُصْطَلَحُ إِذْ إِنَّ اصْطِلَاحَهُمْ لِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ يُدَلِّلُ عَلَى قُرْبِهَا مِنْهَا، إِذْ لَوْ كَانَ الْمُصْطَلَحُ أَفْعَالِ الْأَسْمَاءِ لَكَانَ الشَّرْفُ لِلْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ، فَيَكُونُ لَازِمًا جَمْعُهَا مَعَ الْأَسْمَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: ((اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِتَدُلَّ عَلَى صِيغِ الْأَفْعَالِ كَمَا تَدُلُّ الْأَسْمَاءُ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا))^(١٠١). ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ وَضَعَ لَهَا اصْطِلَاحاً خَاصّاً بِهَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشُّيُوطِيُّ (ت ٩١١ هـ) إِذْ قَالَ: ((زَعَمَهَا ابْنُ صَابِرٍ قِسْماً رَابِعاً زَائِداً عَلَى أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الثَّلَاثَةِ سَمَاءُ " الْخَالِفَةِ "))^(١٠٢).

وَإِذَا تَمَّ الاتِّفَاقُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ سَهَّلَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بَعْدَمِيَّةَ الْمَحَلِّ نَظَرًا ؛ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ مَبْنِيَّةٌ، وَاشْتَرَكَتْ مَعَ الْأَفْعَالِ فِي أَغْلَبِ صِفَاتِهَا فَجَارَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا عَلَى هَذَا النِّظَرِ. وَلَا نُرِيدُ أَنْ نَذْكُرَ تَفَاصِيلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَلَكِنْ مَا نَطْلُبُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ هُوَ تَقْرِيبُ الْجَانِبِ الْإِعْرَابِيِّ فِيهَا.

لَقَدْ ذَهَبَ الرِّضِيُّ مَذْهَبَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي جَعْلِهِ لَا مَحَلَّ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ قَالَ: ((اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَدَّعِي أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهَا، كَمَا فِي: أَقَانِمُ الزَّيْدَانِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ مَعْنَى قَائِمٍ، مَعْنَى الْاسْمِ وَإِنْ شَابَهُ الْفِعْلُ، أَيْ: ذُو قِيَامٍ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْاسْمِيَّةِ فِيهِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِاللَّفْظِ، فَإِنَّ فِي قَوْلِكَ: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ) تَسْمَعُ مُبْتَدَأٌ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ فِعْلًا لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْاسْمُ، فَاسْمُ الْفِعْلِ، إِذَنْ، كَكَا فِ (ذَلِكَ)، وَكَالْفَصْلِ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ حَرْفٌ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ لِكُونِهِمَا اسْمَيْنِ فَلَمَّا انْتَقَلَا إِلَى مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ، لَمْ يَبْقَ لَهُمَا ذَلِكَ، لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا إِعْرَابَ لَهُ، فَكَذَا اسْمُ الْفِعْلِ، كَانَ لَهُ فِي الْأَصْلِ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ فَلَمَّا انْتَقَلَ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ، وَالْفِعْلُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي الْأَصْلِ، لَمْ يَبْقَ لَهُ مَحَلٌّ)) (١٠٣).

وَيُوجِبُهُ مِنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَا مَحَلَّ لَهَا، الْكَافَ الَّتِي تَأْتِي مَعَ: رُوَيْدَكَ إِذْ يَرَى التُّحَاةَ أَنَّ ((الْكَافَ فِي رُوَيْدَكَ لَا مَحَلَّ لَهَا...، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْكَافِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ رَفْعٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: مَوْضِعُهَا نَصَبٌ، وَذَهَبَ سِبْيَوِيهِ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى الْاسْمِيَّةِ لِلْخِطَابِ كَالْكَافِ فِي ذَلِكَ وَأَوَّلَيْكَ وَالنَّجَاءِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ)) (١٠٤). بِمَعْنَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي جُزْأَيْهِ الْمَصْدَرِ وَالضَّمِيرِ، وَإِذَا سَلَّمْنَا بِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا مَحَلَّ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ نُسَلِّمَ بِمَا قَالَهُ الرِّضِيُّ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ ((الْمَصَادِرَ الصَّائِرَةَ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا كَتِلْكَ الْمَصَادِرِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ مَا لَا مَحَلَّ لَهُ)) (١٠٥). وَهُوَ مَا يُوَصِّلُنَا إِلَى قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ وَتَوْجِيهِ نَحْوِيٍّ مِهِمَّ، وَهِيَ: "الَّذِي لَا يُعْرَبُ كُلُّهُ، لَا يُعْرَبُ جُزْؤُهُ".

وَتَلْعَبُ مَسْأَلَةُ التَّأْثِيرِ وَالتَّأَثُّرِ دَوْرًا كَبِيرًا فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَسْرِي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْمَنْقُولَةِ وَالْمُرْتَجَلَةِ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: ((أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: نَزَالَ كَانَ اسْمٌ فِعْلٌ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَكَانَ لَهُ

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

فَاعِلٌ هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَهَذَا الْفَاعِلُ هُوَ الْمَعْمُولُ لِاسْمِ الْفِعْلِ، وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْفِعْلِ أَبَدًا مُتَأَثِّرًا بِعَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهِ، لَا فِي لَفْظِهِ وَلَا فِي مَحَلِّهِ)) (١٠٦).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ((وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي رَجَحَهُ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ النُّحُو أَنْ: هِيَ هَاتِ اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ)) (١٠٧).

وَبَعْدَ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مِنَ الْإِنْصَافِ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كَلِمَاتٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ لِكُونِهَا أَخَذَتْ حُكْمَ الْأَفْعَالِ الْمَبْنِيَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ مَهْدِي الْمَخْزُومِي حِينَ وَافَقَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ بِجَعْلِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا حَقِيقِيَّةً إِذْ قَالَ: ((وَأَكْبَرُ الظَّنَّ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ كَانُوا عَلَى حَقٍّ فِي عَدِّهَا أَفْعَالًا حَقِيقِيَّةً، لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ فِي دَلَالَتِهَا وَاسْتِعْمَالَاتِهَا فَقَدْ يَلِيهَا الْفَاعِلُ فَيَرْتَفِعُ أَيَّ أَنَّهَا تَسْتَبْدُ إِلَى الْفَاعِلِ إِسْنَادَ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ)) (١٠٨).

وَلَا يَصْطَدِّقُ هَذَا الْكَلَامُ بِاسْمِ الْفِعْلِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ قَدْ يُعْرَبُ، لِكُونَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ مِنْهَا الْمُضَارِعُ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً مِثْلَهُ بَلْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ فَتُعَامَلُ مُعَامَلَةَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ وَالْأَمْرِ الْمَبْنِيَةِ فَتَكُونُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ أَيْضًا.

ثَالِثًا: الْخُرُوفُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ .

إِنَّ قَوْلَ النُّحَاةِ وَتَسْلِيمَهُمْ: بِأَنَّ الْخُرُوفَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ يُسَهِّلُ لَنَا كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْمَطْلَبِ، وَزَيْدًا يَقُولُ قَوْمٌ: إِذَا كَانَ هَذَا وَارِدًا مِنْ عِنْدِ النُّحَاةِ فَمَا الدَّاعِي لِدِكْرِهَا، نَظَرًا ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهَا النُّحَاةُ، وَجَبَابٌ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَمْرَ بِحَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقٍ وَتَدْفِيقٍ لِبَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي أَتَتْ فِي عُمُقِ مَسَائِلِ الْخُرُوفِ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ الَّتِي مِنْ أَهَمِّهَا الْاِخْتِلَافُ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ مِنْ حَيْثُ الْأَسْمِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ نَفْسَهَا لَهَا مَحَلٌّ إِذَا تَرَجَّحَتِ الْأَسْمِيَّةُ وَلَيْسَ لَهَا إِذَا تَرَجَّحَتِ الْحَرْفِيَّةُ، وَنُكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ هِيَ عَدَمُ الْاِتِّفَاقِ فِي التَّرْجِيحَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ اِتَّفَقَتْ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا تُوجَدُ مُشْكِلَةٌ كَبِيرَةٌ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ .

وَتَنْقَسِمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا اخْتَلَفَ فِيهِ بَيْنَ الْمَدْرَسَتَيْنِ، وَذَلِكَ نَحْوُ "رُبَّ" إِذْ ذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ حَرْفٌ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ^(١٠٨).

أَوْ مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ نَحْوُ اخْتِلَافِهِمْ فِي إِعْرَابِ حُرُوفِ أَوَائِلِ السُّورِ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ^(١٠٩).

وَالثَّانِي: مَا هُوَ مُسَلَّمٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَمِثَالُهُ "مُدُّ، وَمُنْدُ" قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): ((قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مُدَّ، وَمُنْدُ يَكُونَانِ حَرْفَيْنِ فَيَجْرَانِ الزَّمَانُ بِمَعْنَى "مِنْ" تَارَةً، وَمَعْنَى "فِي" تَارَةً، وَالْإِشَارَةُ الْآنَ إِلَى أَنَّهُمَا إِذَا ارْتَفَعَ مَا وَلِيَهُمَا مِنَ الزَّمَانِ فَهُمَا اسْمَانِ))^(١١٠).

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ قَالَ: ((فَصَلَّ: مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَا لَفْظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: أَحَدُهَا: الْكَافُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اسْمِيَّتَهَا مَخْصُوصَةٌ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ^(١١١).

وَالثَّانِي: عَنْ، وَعَلَى، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مِنْ" كَقَوْلِهِ:

مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

وَقَوْلُهُ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ضَمُّهَا^(١١٢).

الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: مُدُّ وَمُنْدُ، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَدْخُلَا عَلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمَانٍ أَوْ مُنْدُ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ .

وَهُمَا حِينَئِذٍ مُبْتَدَأَانِ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ وَالثَّانِي: أَنَّ يَدْخُلَا عَلَى الْجُمْلَةِ، فِعْلِيَّةٌ كَانَتْ، وَهُوَ الْغَالِبُ أَوْ اسْمِيَّةٌ وَهُمَا حِينَئِذٍ ظَرْفَانِ (. . .)^(١١٣).

وَقَدْ أَشَارَ الْأَشْمُونِيُّ (ت ٩٢٩هـ) إِلَى مَعَانِي "عَنْ" وَ"عَلَى" عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِمَا اسْمَيْنِ إِذْ

قَالَ : ((وَكَذَا عَنْ وَعَلَى اسْتِعْمَالِ اسْمَيْنِ الْأَوَّلُ: بِمَعْنَى جَانِبٍ، وَالثَّانِي: بِمَعْنَى فَوْقَ، وَمِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا "مِنْ" دَخَلَا))^(١١٤).

الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وفي إعرابهما قال الصّبّان (ت ١٢٠٦ هـ): ((قوله: استعملّا اسمين، وهما حينئذٍ مَبْنِيَانِ لِمُشَابَهَةِ الحرف في اللَّفْظِ))^(١٥).

وقد أوردنا هذه النصوص لنثبت التحوّلات الإعرابية في هذه الكلمات التي لم تتغيّر بنيتها وإنما الذي تغيّر هي القرائن والسياقات، فإذا ثبتت اسميتها فلها محلّ من الإعراب وإذا ثبتت حرفيتها فليس لها محلّ، وهذه المسألة أيضاً من دقائق هذا البحث

الخاتمة:

وفي ذكرٍ لأهمّ النتائج نقول:

- إنّ القرائن هي الأسباب الحقيقية التي تفق وراء الأسماء التي لا محلّ لها من الإعراب، أو تلك التي لها محلّ من الإعراب، إذ تبين أنّ هذه الأسماء التي اتفقت في البنية هي نفسها في التركيب النحوي بيد أنّ القرائن هي التي حكمت عليها بإثبات المحلّ الإعرابي أو نفيها .
- إنّ اسم الإشارة له شبه بضمير الفصل بكونه كلمةً مستقلةً، ويمكن أن يأتي في الوظيفة نفسها في جواز إسقاطهما تركيبياً .
- تأكّد الباحث أنّ هناك خلطاً بين الدلالة والتركيب في هذه الكلمات ؛ لأنّ القول بوجود كلمات لا محلّ لها من الإعراب يؤدّن أنّ هذه الكلمات لا قيمة لها في الدلالة والمعنى، وهو ليس كذلك، إذ إنّ مقصد النحاة بهذا الوصف هو الناحية التركيبية حصراً ؛ وذلك من حيث عدم التأثير بالعوامل أو بزيادته، بخلاف إذا كان الكلام في المعنى والدلالة، فإنّ وجوده يكون سنداً ودعماً للوظيفة الدلالية، ولها قيمة كبيرة لا يدرك كنهها إلا بوجوده في التركيب .
- على الرغم من اختلاف مواضع الكلمات التي جمعت في هذا البحث إلا أنّ أغلبها تشترك بصفات وميزات جاز من قبل كثير من النحاة أنّ يربط بعضها ببعض لوجود علاقات مشتركة كالزيادة وعدم التأثير بالعامل كما جاء ذلك مع اسم الإشارة وضمير الفصل والكاف في إياك وغيرها من الكلمات .

- ظَهَرَ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ صُورَتَانِ فِي التَّرْكِيْبِ النَّحْوِي مِنْ جِهَةِ الْمَحَلِّ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ، وَأَعْنِي الْمَاضِي وَالْأَمْرَ :- لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لَهُ مَحَلٌّ فَخَرَجَ . فَوَقَعَا فِي بَدَايَةِ الْكَلَامِ أَي تَقَدَّمَا عَلَى الْفَاعِلِ أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلْفِعْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ شَيْءٍ فَيَجْعَلُ لَهُ مَحَلًّا، وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةُ لِلْفِعْلَيْنِ أَنْفُسُهُمَا هِيَ أَنَّ يَتَقَدَّمَ الْاسْمُ عَلَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَتَحَوَّلُ إِلَى جُمْلَةٍ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَحَلُّهَا خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، أَوْ لَا مَحَلَّ لَهُ إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ .
- الْكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً بَلْ إِنَّ هُنَاكَ تَدَاخُلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ لِعَدَمِ تَأْثَرِهِ بِالْعَامِلِ كَمَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ الَّذِي اتَّفَقَ بِصِفَاتِهِ مَعَ صَمِيرِ الْفَصْلِ، وَمِنْهَا الْفِعْلُ (الْمَاضِي، أَوْ الْأَمْرُ) وَهُوَ مَا لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ مِنَ التَّرْكِيْبِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَأْثَرِهِ بِالْعَامِلِ .
- وَحَتَامًا أَقُولُ: ﴿ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ و ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

هوامش البحث:

- ١- الأعراف: ٢٦
- ٢- الأصول: ٢٥٧/٢
- ٣- روح المعاني: ١٠٤/٨
- ٤- أبو الحسن علي بن إبراهيم المصري، ينظر ارتشاف الضرب: ٢١٨/٢
- ٥- البحر المحيط: ٣٢٨/٥
- ٦- www.alfaseeh.com
- ٧- المصدر نفسه .
- ٨- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: ٣٠٣
- ٩- شرح الرضي: ٣٤٣/١

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

-
-
- ١٠- المصدر نفسه: ٣٤٣/١
 - ١١- الإخلاص: ١
 - ١٢- يونس: ١٧
 - ١٣- فصلت: ٢٨
 - ١٤- النمل: ٣
 - ١٥- البيان في روائع القرآن: ١٠٨
 - ١٦- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٩
 - ١٧- مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: ٦٥
 - ١٨- الأصول: ١٢٥/٢
 - ١٩- الإنصاف: ٧٠٦/٢
 - ٢٠- المائدة: ١١٧
 - ٢١- الجنى الداني: ٣٥٠
 - ٢٢- شرح الرضي: ٦٨/٣
 - ٢٣- مغني اللبيب: ٤٦٣/١
 - ٢٤- حاشية الدسوقي: ٣٣٠/٢
 - ٢٥- بحوث في النحو: ٣٧
 - ٢٦- حاشية ياسين على شرح التصريح: ٩١/١
 - ٢٧- روح المعاني: ٢٢٧/١
 - ٢٨- ينظر: مغني اللبيب: ٥٥٦/٢
 - ٢٩- ينظر: منحة الجليل: ٣٧٢/١
 - ٣٠- من أسرار اللغة: ٢٨٠

-
- ٣١- النحو الوافي: ٢١٠/١
- ٣٢- ينظر: شرح الرضي: ٤٦٠/٢
- ٣٣- من أسرار اللغة: ١٧٦
- ٣٤- التراكيب النحوية: ١١٢.١١١
- ٣٥- أصول النحو العربي: ١٠١
- ٣٦- الأشباه والنظائر: ٢٢/٤
- ٣٧- شرح الرضي: ٣٧٦/٤
- ٣٨- همع الهوامع: ٢٧٢/١
- ٣٩- أبحاث نحوية ولغوية: ١٦٩
- ٤٠- موسوعة علوم اللغة العربية: ٢٠٥/٦
- ٤١- ينظر: أبحاث نحوية ولغوية: ١٦٩
- ٤٢- روائع البيان، تقدم في مبحث اسم الإشارة: ١٠٨
- ٤٣- الفعل في القرآن الكريم: ١٨
- ٤٤- الكتاب: ٣٨٦/٢
- ٤٥- م.ن: ١٩٨/٢
- ٤٦- الانصاف: ٦٩٧/٢
- ٤٧- البيان في إعراب غريب القرآن: ٣٦.٣٦/١
- ٤٨- مشكل إعراب القرآن ٧٤/١
- ٤٩- المفصل: ١٧٢
- ٥٠- الجنى الداني: ٥٣٧
- ٥١- الإسراء: ٦٢

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

-
-
- ٥٢- مغني اللبيب: ٢١٢/١
- ٥٣- ينظر: بحوث في النحو: ٤٠
- ٥٤- سر صناعة الإعراب: ٣١١/١
- ٥٥- الاسراء: ٦٢
- ٥٦- تفسير الرازي: ٢٨٦/٦
- ٥٧- تفسير البضاوي: ٤٥٤/١
- ٥٨- التحرير والتنوير ٤٢٨/٤
- ٥٩- مقامات الحريري: ٢٤/١
- ٦٠- خلاصة الأثر في كتب مكتبة السير: ٨٣/٣
- ٦١- مغني اللبيب: ٢٥٤/١
- ٦٢- المقتضب: ٤٨/٢
- ٦٣- الأعراف: ١٣١
- ٦٤- اللباب: ٥٣/٢
- ٦٥- ينظر: الكشف: ٢٢٧/٢
- ٦٦- الجنى الداني: ٦٢١.٦٠٩
- ٦٧- خزانة الأدب: ٤٩٢/٢
- ٦٨- الدر المصون: ٣٢٩/٣
- ٦٩- شرح قطر الندى: ٣٧/١
- ٧٠- التعريفات: ٦٧٠
- ٧١- خزانة الأدب: ١٦٣/٨
- ٧٢- مغني اللبيب: ٤٢٥/١

- ٧٣- النساء: ١٥٥
- ٧٤- الأصول: ٢/٢٥٧
- ٧٥- المصدر نفسه: ٢/٢٥٩
- ٧٦- تجديد النحو: ٢٦
- ٧٧- البقرة: ٧٨
- ٧٨- إعراب القرآن ١/١١٣
- ٧٩- شرح الرضي: ٣/٨٦
- ٨٠- المصدر نفسه: ٤/٤٠٦
- ٨١- شرح ابن عقيل: ٢/١٦١
- ٨٢- الإسراء: ٧
- ٨٣- حاشية الخضري: ٢/١١١
- ٨٤- منحة الجليل: ١/٤٥
- ٨٥- شرح الدماميني: ٢/٣١١
- ٨٦- منحة الجليل: ١/٤٦
- ٨٧- www.ruowaa.com
- ٨٨- خزانة الأدب: ٧/٢٩٥
- ٨٩- مغني اللبيب: ٢/٢٨٢
- ٩٠- في النحو العربي: ٢٣٤.٢٣٥، وينظر مدرسة الكوفة: ٣١٩
- ٩١- الأشباه والنظائر: ٤/٣٢٤.٣٢٥
- ٩٢- ينظر: الفعل في نحو ابن هشام: ١٧٧
- ٩٣- البقرة: ٢٤

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

-
-
- ٩٤- تفسير البحر المحيط: ١٣٢/١
- ٩٥- ألفية ابن مالك: ١٥
- ٩٦- منحة الجليل: ٤٠٦/١
- ٩٧- ألفية ابن مالك: ٧
- ٩٨- منحة الجليل: ١٠٦/١
- ٩٩- نحو التجديد: ١١٢
- ١٠٠- شرح ابن يعيش: ٢٥٠/٤
- ١٠١- همع الهوامع: ١٠٤/٣
- ١٠٢- شرح الرضي: ٨٦/٣
- ١٠٣- شرح ابن يعيش: ٤٠/٤
- ١٠٤- شرح الرضي: ١٨٦/٣
- ١٠٥- منحة الجليل: ٢٩/١
- ١٠٦- المصدر نفسه: ٣٣/١
- ١٠٧- في النحو العربي: ٢١٨
- ١٠٨- الانصاف: ٨٣٢/٢، ارتشاف الضرب: ٤٥٥/٢
- ١٠٩- الدرر في إعراب أوائل السور: ٣٩
- ١١٠- شرح الكافية: ٨١٤/٢
- ١١١- شرح الدماميني: ١٠٣/٢
- ١١٢- خزنة الأدب: ١٤٧/١٠
- ١١٣- أوضح المسالك: ٥٢.٤٣/٣
- ١١٤- حاشية الصبان: ٣٣٩/٢

المصادر والمراجع

١. أبحاث نحوية ولغوية: د. نادية رمضان النجار، ط ١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية . مصر: ٢٠٠٦ م.
٢. ارتشاف الضرب عن لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٤ م.
٣. الأشباه والنظائر في النحو: أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الشركة الدولية للطباعة، عالم الكتب، مصر . القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣ م.
٤. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ط ٤، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ م.
٥. أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.
٦. إعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجامع النحوي ٥٤٣هـ): تحقيق: إبراهيم الإياري، دار الكتب اللبناني، بيروت . لبنان .
٧. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، بخط: يحيى سلوم العباسي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤ م.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٠هـ . ١٩٦١ م.

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٩. أنوار التنزيل واسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله الشيرازي (ت ٦٨٥ هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ .
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بمطابع العبور الحديثة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
١١. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عمر سليمان الأشقر،، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٩٨٨ م.
١٢. بحوث في النحو: د شوقي المعري، ط ٢، دار الحارث، دمشق . سورية: ٢٠٠٣ م.
١٣. البيان في روائع القرآن: د تمام حسان، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة . مصر: ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م.
١٤. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تح: عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
١٥. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤ هـ)، مؤسسة التأريخ، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م.
١٦. التراكيب اللغوية: د هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن: ٢٠٠٤ م.
١٧. التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٤٠٦ هـ . ١٩٦٨ م.
١٨. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، طهران، (د ت) . الطبعة الثانية

١٩. الجَنَى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة . والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان د. ت .
٢٠. حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني: محمود بن الجميل،، مكتبة الصفا، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٢١. حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م
٢٢. حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، راجعه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حقق وشرح شواهد: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة. مصر (د. ت).
٢٣. خزانة الأدب ولب لباب العرب: عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
٢٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد المحبي الدمشقي (ت ١١١١هـ)، القاهرة. مصر: ١٢٨٤هـ .
٢٥. الدرر في إعراب أوائل السور: شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ) الطبعة الأولى، دار الهدى والرشاد، سوريا. دمشق، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق: علي محمد معوض:،، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م
٢٧. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٦هـ . ١٩٤٧م

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني: محمود بن عبد الله الآلوسي
البغدادى ١٢٧٠هـ طبع في بولاق في مصر ٠

٢٩. سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصر،
١٩٥٤م

٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة، مصر،
الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ٠

٣١. شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، (ت ٨٢٨ هـ)، مؤسسة
التأريخ العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٢. شرح قطر الندى: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عشرة دار الفكر،
ط ٣، (د-ت) ٠

٣٣. شرح كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)
تحقيق: احمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية ط ١، (د. ت) ٠

٣٤. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي السعودية، الطبعة
الأولى، ١٩٧٢م ٠

٣٥. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت ٥٣٨هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة
المتنبى، القاهرة (د-ت) ٠

٣٦. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف دار
الفكر العربي، القاهرة. مصر: ١٩٨٣م ٠

٣٧. الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: أبو أوس إبراهيم الشمسان، طبع ذات السلاسل
للطباعة والنشر، الكويت: ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م ٠

٣٨. الفعل في نحو ابن هشام: د. عصام نور الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان :
٢٠٠٧م ٠

٣٩. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد . العراق ط٢: ٢٠٠٥ م.
٤٠. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨ م.
٤١. الكشف: ابو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) تح عبد الرزاق المهدي - دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان : ٢٠٠٠ م.
٤٢. الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩ م.
٤٣. اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، (د، ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د. ت).
٤٤. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ): دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الحري للطباعة، بغداد . العراق: ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥ م.
٤٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني، القاهرة .
٤٦. المفصل في علم العربية: محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت الطبعة الثانية (د- ت).
٤٧. مقامات الحريري: الحريري (ت ٥١٥هـ)، القاهرة . مصر: ١٢٧٧هـ .
٤٨. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ م .
٤٩. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط٥: ١٩٧٥ م.
٥٠. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، عشر، مطبعة السعادة، مصر الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥ م.

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٥١. موسوعة علوم اللغة العربية: د. إميل يعقوب،، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان
ط١، ٢٧، ٤١٤٢٧. ٥١٤٢٧. ٢٠٠٦ م.

٥٢. نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري: د. محمد حسين علي الصغير، مطبعة
المجمع العلمي العراقي، بغداد. العراق: ١٠، ٤١٠. ٥١٤١٠. ١٩٩٠ م.

٥٣. النحو الوافي: عباس حسن،، الناشر مكتبة المحمدي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى
٢٨، ٤١٤٢٨. ٢٠٠٧ م.

٥٤. همع الهوامع في شرح جمع الحوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق:
عبد الحميد هندراوي المكتبة التوفيقية (د. ت).

المصادر من الانترنت:

1. www.ruowaa.com
2. www.alfaseeh.com

Abstract

words those who have no parsing position. This paper aims at studying it is divided on two section: a critical study.

The first section deals with studying nouns those who have no parsing Position they are: demonstrative seprate pronoun and following pronouns of "Iyak and mhma".

The second section deals with: verbs، verbs nouns and the preposition who have no parsing position.

The paper has reached to the following results، one of them is that collocations make a significance for these words.